



بنك القدس
Quds Bank

التقرير
السنوي
2012

المحتويات

لمحة عامة	6
الرؤية والرسالة	7
نتائج الأعمال للعام 2012	8
التحكيم المؤسسي	9
مجلس الإدارة	10
كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
أعضاء مجلس الإدارة	14
الإدارة التنفيذية	20
الهيكل التنظيمي	21
الإستراتيجية العامة للبنك	22
إستراتيجية التفرع والإنتشار	29
إستراتيجية جودة الخدمة والعناية بالعملاء	31
إستراتيجية رفع رأس المال	32
الحوالات السريعة	33
علاقات المساهمين	36
الحاكمية المؤسسية	44
المؤشرات المالية	54
رأس المال البشري	60
المسؤولية المجتمعية	63
البيانات المالية	72

خطى ثابتة نحو التميز

يعتبر بنك القدس من المؤسسات المالية القيادية السريعة النمو، وهو «بنك فلسطيني» يضع العميل في مركز إهتمامه.

بنك القدس
Quds Bank

الإدارة العامة
General Management

ATM
24/7

بدأ بنك القدس، أحد أكبر البنوك المحلية العاملة في فلسطين، نشاطه عام 1995. ويعتبر من المؤسسات المالية القيادية السريعة النمو، وهو «بنك فلسطيني، يضع العميل في مركز إهتمامه، ويعمل دوماً على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة، تلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات ومؤسسات، يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتفانون في خدمة العميل. وبخبرته التي تمتد لأكثر من 17 عاماً في مجال الأعمال المصرفية عقد العزم على أن يكون في طليعة البنوك العاملة في فلسطين التي تساهم في تطوير ودعم المجتمع وفتاته وركيزة أساسية في تنويع مصادر التنمية المحلية.



أسس البنك في 2 نيسان (إبريل) 1995 كشركة مساهمة عامة محدودة
وبرأسمال حالي يبلغ 50 مليون دولار أمريكي.

يحرص البنك دائماً بخبرته المميزة على توظيف مصادر الأموال لديه
للقيام بدور فعال وتنموي لكافة شرائح عملائه على اختلافهم وذلك
بالإدارة المتوازنة والحصيفة لمصادر الأموال واستخداماتها على حد سواء
لتحقيق أفضل عائد على رأس المال المستثمر. يمارس البنك نشاطه التجاري
في فلسطين ويرتكز على جذب ودائع العملاء على مختلف أنواعها، ووضع
حلول تمويلية تستهدف الأفراد والشركات بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة
والصغيرة بمختلف القطاعات والأسهام المباشر وغير المباشر في دعم
الاقتصاد الوطني.

يمارس البنك نشاطه المصرفي من خلال إدارته العامة ومركزها الرئيسي
في مدينة رام الله - منطقة الماصيون ومن خلال إثنين وعشرين فرعاً
ومكتباً منتشرة في أرجاء الوطن كافة.



الرؤية والرسالة

قمنا بتحديد رؤيتنا، في سياق نمو متصاعد لكون هدفنا الأساسي يسعى إلى تحسين المجتمع على النحو التالي:

"نتميز بنظام مالي متوازن وعادل، ونؤمن بأن ما نحتاج إليه: مؤسسات مالية تساهم في بناء وتنمية المجتمع".

ولأن عملائنا هم شركاؤنا قمنا بتحديد رسالتنا على النحو التالي:

"نطبق أفضل المعايير المهنية على أسس من المبادئ المالية الفضلى والإدارة الرشيدة، بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب مع شركائنا في النجاح «عملائنا ومساهميننا، ومكافئة موظفينا على الجهد المبذول»".

إن البنك بروحه المهنية واستراتيجيته المتينة سيبقى في وضع جيد لمواجهة أية تحديات تطرأ في السنوات المقبلة، ويتطلع إلى المستقبل في جو من التفاؤل، وينمو على أساس قوي وحافل بالإنجازات.

◀ نتميز بنظام
مالي متوازن
وعادل ▶



نتائج الأعمال للعام 2012

والعالم من أزمات فإن بنك القدس كمؤسسة مالية رائدة في فلسطين، ركز على متابعة وتحليل نتائج أعماله، تماشياً مع الواقع الاقتصادي الحالي للمنطقة، كما ركز على خدمة عملائه سواء كانوا أفراد أو شركات ومؤسسات بغض النظر عن حجمها، وذلك من خلال محفظة متنوعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الإستثنائية المصممة خصيصاً لتلبي تطلعات واحتياجات كافة القطاعات، فضلاً عن خطط العمل التي تركز على إدارة أصول البنك من خلال إستثمارات تتميز بوضوح الرؤية وقادرة على استقراء الواقع والمستقبل لتحقيق أفضل عائد على أسس مدروسة المخاطر.

تشير نتائج الأعمال على ضوء ما تحقق من نتائج خلال الأعوام 2007 - 2011 وما خلفته من نجاحات على صعد مختلفة وبما يتوافق مع الواقع الاقتصادي الفلسطيني إلى تحقق إنجازات ضمن ما تم تخطيطه. ومن أبرز الخطوط العريضة لنتائج الأعمال: بقاء النجاحات بكل أشكالها وصورها جزءاً من رؤية حكيمة مثلتها قيادة بعيدة الرؤية لم تبخل بتقديم أشكال مختلفة من الدعم، لخلق مناخات اقتصادية ومالية مستقرة فتحت المجال أمام هذه المؤسسة المصرفية للتركيز على خطط الأعمال الخاصة بها، ومكنتها من تحقيق النمو والازدهار أيضاً، وبرغم ما يمر به الوطن



التحكيم المؤسسي

إن مجلس الإدارة يكون مسؤولاً عن صياغة الاستراتيجية العامة للبنك، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحساسة فيما يتعلق بالأعمال الأخرى. ويتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً ممن يتمتعون بخبرات مختلفة ويمارسون فرادى ومجتمعين صلاحياتهم باستقلالية وموضوعية.

ويقترّب هذا من الإطار العام لمفهوم التحكيم المؤسسي وهو المعنى المباشر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، حيث يبحث التحكيم المؤسسي في تنظيم عادل للعلاقة التعاقدية ما بين إدارة البنك وكل من المساهمين والأطراف ذوي العلاقة يستند فيها إلى الشفافية والنزاهة، والمسائلة والمسؤولية، والاستقلالية والعدالة، وينطلق من داخل البنك موجهاً أعماله لتلبية احتياجات كل من المستثمرين وذوي العلاقة من ضمان الإستثمار واستمرارية تعاظم الأرباح ويواكب توقعاتهم في التمثيل العادل لتعاملاتهم مع البنك بعيداً عن التأثير الشخصي لأي جهة ذات نفوذ. ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في البنك مثل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، والمساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون البنك، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (في العادة ست مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون البنك التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة الخطط المالية وإقرارها وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في السياسات المالية وهيكلته وتنظيمه وعن تقييم أداء الإدارة التنفيذية.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة أيضاً المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للبنك وفعاليتها وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة والحوكمة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف البنك، وتوجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. حيث تنص النظم للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق، ويمكن التحقق منه للمسؤولية ويطبق على جميع عمليات البنك.



مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة ويمارسون فرادى ومجتمعين صلاحياتهم باستقلالية وموضوعية





أكرم عبد اللطيف جراب

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة مساهمي بنك القدس المحترمين،،

أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب، ويطيب لي أن أقدم لكم بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة بعظيم الشكر على تلبية دعوتنا لحضور إجتماع الهيئة العامة العادي، والذي نعرض فيه إلى حضراتكم التقرير السنوي الثامن عشر لبنك القدس للعام 2012، بما يشمل الموقف المالي للبنك ونتائج أعماله عن العام المنصرم والذي كان بكل المعايير عاماً للتحديات، واستطاع البنك التغلب على التحديات وينجح مشهود .

إنني وبحق أقدر لكم ثقتكم المتواصلة ودعمكم لبنك القدس، إيماناً منكم برسائته الوطنية ودوره البناء في الاقتصاد الفلسطيني كمؤسسة مصرفية رائدة تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع رأس المال بأفضل الطرق ووفقاً لفضلي المعايير، وأشكر كذلك كافة عملائنا الأفاضل على ثقتهم وولائهم للبنك والذين كانوا دائماً محور اهتمامنا وسعينا المستمر لتقديم أفضل الخدمات المصرفية إليهم ونيل رضاهم عن تلك الخدمات. كما وأتوجه بالشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على تعاونهم البناء وتفانيهم في تقديم ما هو أفضل للبنك وإلى الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك في كافة مواقعهم لعطائهم المتواصل وإخلاصهم في أداء واجباتهم.

لقد كان العام 2012 مليئاً بالتحديات والصعوبات وذلك إمتداداً للآزمة المالية والاقتصادية العالمية في العام السابق وما قبله، بل تعمقت خلال عام 2012 التبعات السلبية للآزمة المالية العالمية وتحولت إلى أزمة اقتصادية في العديد من الدول حول العالم، وقد كان الأثر أكبر على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة تفاقم الأزمة السياسية والمالية في فلسطين خلال العام المذكور وانخفاض الإنفاق الحكومي الى حد كبير نتيجة شح الموارد المالية للحكومة الفلسطينية، سواء من الداخل ام من الخارج بالإضافة الى زيادة التعقيدات والغموض السياسي مما القى بظلاله السلبية على كافة القطاعات، أما القطاع المصرفي فكان من أكثر القطاعات تأثراً نتيجة الوضع المالي والاقتصادي الفلسطيني، حيث عانت البنوك من صعوبات كبيرة في تنمية أعمالها وخصوصاً في مجال الودائع نتيجة شح مصادر الأموال وعدم تدفق أموال من الخارج كما كان في السنوات السابقة، مما زاد من حدة المنافسة بين البنوك وبالتالي رفع تكاليف استقطاب الودائع بل ورفع تكاليف المحافظة عليها، كما وأدى ذلك إلى الحد من القدرة على تنمية التسهيلات الائتمانية التي هي المصدر الاساسي للأرباح، إضافة لذلك شهد العام 2012 صعوبات بالغة في تصريف النقد (عملة الشيقيل بالتحديد) المتجمع لدى البنوك الفلسطينية نتيجة الظروف السياسية الراهنة، وقد أدى تراكم النقد بمبالغ كبيرة إلى زيادة تكاليف النقد إلى حد كبير بالإضافة إلى خسارة تعطل كبيرة مما أثر سلباً على نتائج الأعمال واضطرار البنوك إلى استخدام أدوات عالية التكلفة لتصريف النقد والتعويض عن تراكمه وبكل السبل القانونية المتاحة في فلسطين.

وبالرغم من التحديات التي شهدها العام 2012 الا ان البنك استطاع تحقيق نمواً في ارقام الميزانية وتحسناً ملحوظاً في مؤشرات السلامة المالية نتيجة تطبيق البنك لخطط منهجية سليمة في التعامل مع التحديات الحاصلة في الوضع الاقتصادي والمالي والمتابعة الحثيثة لكل المتغيرات ، حيث أدت الادارة الكفؤة والفعالة لرفع جانبي الميزانية، مع استمرارية العمل على تعزيز نوعية وجودة الاصول وادارة هوامش الربحية بالطرق الفضلى والعادلة ، اضافة الى استمرارية توسع اعمال البنك وحضوره في شتى المجالات المستهدفة ، فقد بلغ حجم المركز المالي للبنك في نهاية عام 2012 حوالي 481 مليون دولار مقارنة بمبلغ 468 مليون دولار في نهاية العام 2011 ، حيث حقق البنك نمواً في اجمالي الميزانية بقيمة 13 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 3 % . وقد ترجم هذا النمو بالميزانية بشكل اساسي من خلال ارتفاع ودائع وتأمينات العملاء بحوالي 16 مليون دولار

بنسبة نمو بلغت 5 % حيث وصلت ودائع وتأمينات العملاء الى حوالي 354 مليون دولار في نهاية عام 2012 مقارنة بمبلغ 338 مليون دولار في نهاية عام 2011. كما وبلغت محفظة التسهيلات الائتمانية حوالي 293 مليون دولار في نهاية العام 2012 مقارنة بمبلغ 288 مليون دولار في نهاية عام 2011 محققة نموا قيمته 5 مليون دولار ونسبته 2 %.

أما بالنسبة لاجمالي الدخل فقد حافظ على نفس المستوى مقارنة مع العام السابق وذلك عند حجم 25.2 مليون دولار ودون تغير يذكر، وذلك نتيجة لعدم تمكن البنك من تنمية محفظة التسهيلات بشكل اساسي، أما الارباح فقد تأثرت سلبا بالظروف التي تعرض لها السوق الفلسطيني بشكل عام كما وضعنا اعلاه حيث تراجعت الارباح بشكل اساسي بسبب ارتفاع بعض التكاليف أهمها تكاليف تراكم النقد بمبالغ عالية، تكاليف الفائدة المدفوعة على الاموال نتيجة شح الموارد المالية بالاقتصاد الفلسطيني وزيادة حدة التنافس، ارتفاع التكاليف التشغيلية وتكاليف الموظفين نتيجة التوسع الذي حصل بالبنك وتزامن ذلك مع عدم امكانية تنمية محفظة الائتمان، حيث بلغت الارباح قبل الضريبة حوالي 4.5 مليون دولار عن العام 2012 مقارنة بمبلغ 6.5 مليون دولار عن العام 2011، وبذلك فقد نمت حقوق المساهمين بمبلغ 3.4 مليون دولار ونسبة 6 %، حيث بلغت حقوق الملكية حوالي 58 مليون دولار في نهاية عام 2012 مقارنة بمبلغ 54.6 في نهاية العام السابق 2011 .

واستمرت مسيرة بنك القدس خلال عام 2012 باتجاه تطوير اعماله وتعزيز قدراته التنافسية وسعيه لبناء مؤسسي سليم ومتين يستطيع من خلاله احداث انطلاقة قوية لتنمية مستدامة لاعماله وقدرات ثابتة، وبالرغم من الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي مر بها السوق الفلسطيني الا ان بنك القدس استطاع اثبات قوته ومثابته وكفاءة ادارته وامكانياته الفنية والبشرية من خلال تطوير علاقات قوية مع كافة العملاء وترتيب ملفات حسابات استراتيجية بصورة كفؤة والتعامل مع تحديات السيولة النقدية ويجاد حلول ملائمة، وترتيب الكثير من العلاقات المصرفية مع العملاء والبنوك وفق افضل المعايير، كما واستطاع البنك استكمال الكادر الاداري وترسيخ الفكر المؤسسي، اضافة الى احداث تغييرات ادارية وتطوير الهيكل التنظيمي وفق الرؤية الاستراتيجية للبنك وتطبيقا لأفضل المعايير بهذا الشأن.

وقد واصل البنك تطبيق خطته لتطوير خدماته المصرفية لتكون شاملة ومتكاملة، حيث وقع البنك اتفاقية كوكيل رئيسي للحوالات السريعة الويسترني يونيون والتي تفتح آفاقا امام البنك للتوسع بهذا المجال وبأفضل المعايير، كما ومضى البنك في خطة تطوير وحدات تنمية الاعمال وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهدف البنك الى بناء مراكز تنمية اعمال متخصصة لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) حيث اصبح البنك بالمرحلة النهائية لاطلاق تلك المراكز والتي من المؤمل ان ترتقي بالخدمة المصرفية المقدمة لتلك القطاعات الى اعلى مستوى من الجودة ووفقا لتوصيات مؤسسة التمويل الدولية، كما أقر البنك خطته في تطوير تنظيم البنك والتي بنيت على اساس وظيفي والتي تهدف ايضا الى مركزية العمليات في وحدات متخصصة ومؤهلة تستطيع دعم الفروع بخدمات سريعة ونموذجية وذات اعتمادية عالية والتي من المنتظر ايضا ان تحقق كفاءة وانتاجية اعلى لكافة مناحي عمل البنك وفق خطة وجدول تطبيق تناسب البنك، وقد قام البنك ايضا بدراسة العمليات والعمل على اعادة هندستها للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة حيث تم اعادة تصميم دوائر الادارة العامة وتأهيل بعض المواقع لتستغل للاعمال المركزية المختلفة والعمل جاري قديما بهذا المجال.

وعلى صعيد خطة التوسع والانتشار وتطوير الفروع، فقد تم خلال العام 2012 افتتاح فرع جديد للبنك في قلقيلية بحلة مميزة ليصل عدد فروعنا ومكاتبنا الى (22) فرعاً ومكتباً)، كما وقام البنك باعادة تأهيل ضرورية وتحديثات لعدة فروع وهي فرع نابلس، فرع العيزرية وفرع البيرة والتي تم اعادة افتتاحها بحلتها الجديدة واطلاقتها المميزة والتي نالت رضى واستحسان عملائنا وعززت من جودة خدماتنا المصرفية وسيكون لها أثار ايجابية كبيرة مستقبلاً، ويجري العمل على تحديث بعض الفروع القديمة ونقل بعضها الآخر الى مقرات أفضل يستطيع البنك من خلالها تقديم خدماته بطريقة تنافسية أكبر، كما وقام البنك بتركيب مجموعة من الصرافات الآلية في شتى المواقع لتكون رافدا قويا لمنافذ الوصول للعملاء والعمل جاري لتركيب صرافات اخرى في مواقع مختلفة، هذا وقام البنك بتحديث خدمة الانترنت البنكي وفق افضل المعايير وبما يلائم تطلعات العملاء، وتم انشاء دائرة متخصصة للمبيعات ورفدها بالكوادر المتخصصة لتكون ذراعاً ميدانياً لبيع منتجات البنك المختلفة وفي كل المواقع، وتم أيضاً اعادة هيكلة دائرة التحصيل ورفدها بالكوادر الملائمة نظراً لتركيز البنك على نشاطات التحصيل بالقرات القادمة لما لذلك من أهمية واولوية كبيرة ووفق تخطيط منظم ومتابعة مستمرة، اضافة لذلك فقد تم رفد البنك بالكوادر اللازمة لاستكمال الوظائف الأساسية عن طريق استقطاب خبرات مصرفية متنوعة ومؤهلة وذلك من أجل الانطلاق بالبنك يخطى واسعة بالمرحلة القادمة.

وقد ساهم البنك مساهمة فعالة في مجال المسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من شعاره الدائم كبنك الوطن والمواطن، وسارع الى الدعم المجتمعي في عدة مجالات منها نشاطات ثقافية، تعليمية، صحية، رياضية، اقتصادية، اجتماعية ومرافق العامة، وذلك وفق خطط وموازنات أعدت لهذا الغرض، والتي كان لها أثراً ايجابياً في المجتمع وبما ينسجم مع إيمان البنك بدوره الوطني .

وجملة القول أنه وبرغم أن عام 2012 كان عاماً للتحديات، إلا أن ذلك العام يعد لبنك القدس عام التغلب على التحديات، وعاماً لتأسيس نجاحات كبيرة وثابتة للمستقبل. وأخيراً فأنني أكرر شكري الوفير الى مساهميننا الافاضل وأعضاء مجلس الادارة الاكارم لجهودهم وتعاونهم المستمر، كما وأشكر الإدارة التنفيذية وكافة الموظفين والعاملين في بنك القدس لبذلهم الجهود المتواصلة واخلاصهم في عملهم بكل مسؤولية واخلاص لتحقيق أهداف البنك.

والله وليّ التوفيق،،،

أكرم عبد الله حبيب



أكرم عبد اللطيف جراب

رئيس مجلس الإدارة

ماجستير إدارة أعمال / جامعة درهم - بريطانيا

- رئيس مجلس إدارة ومالك شركة Cometa Scientific / بريطانيا.
- رئيس مجلس إدارة ومالك Cumberland Health Care Ltd Nottingham / بريطانيا.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للعلوم والثقافة (جامعة قاسيون - سوريا).
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق - فندق الموفينييك.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة القدس العقارية.
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة الكرمل - الأردن.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة دار الدواء / الأردن.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في منتجع سن داي / البحر الميت - الأردن.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة بينك الجزيرة / السودان.



عاهد فايق بسيسو

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة التدقيق

بكالوريوس هندسة معمارية / جامعة القاهرة

- رئيس مجلس الإدارة في صندوق التنمية الفلسطيني.
- عضو مجلس إدارة في مجلس الإسكان الفلسطيني .
- عضو لجنة تنفيذية في هيئة المعمارين العرب.
- عضو مجلس إدارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية .
- عضو مجلس إدارة في مركز التجارة الفلسطيني / بالتريد.
- ممثل مؤسسة أولف بالم الأسبانية في فلسطين.
- عضو هيئة عامة في صندوق الإستثمار الفلسطيني.
- عضو مجلس إدارة في منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي .
- عضو مجلس إدارة المجلس الإستشاري في وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- عضو مجلس إدارة في لجنة قروض الإسكان " سكن " .
- عضو مجلس إدارة جمعية الكرامة للأيتام.
- عضو مجلس إدارة في المعهد الأسباني الفلسطيني للتدريب العالي.



عبد الرحيم نزار جردانة

عضو لجنة تنفيذية
نائب رئيس مجلس الإدارة

بكالوريوس صيدلة / جامعة مينا سوتا

- رئيس مجلس إدارة شركة دار الدواء.
- رئيس هيئة مديرين في الشركة العربية الاستشارية للصناعات الدوائية.
- عضو مجلس إدارة في البنك الاستثماري.



لؤي بشارة قواس

(ممثلاً عن صندوق الإستثمار الفلسطيني)
عضو مجلس إدارة
عضو لجنة المخاطر والإمتثال

بكالوريوس محاسبة / جامعة بيت لحم

- رئيس مجلس الإدارة/ فندق جراند بارك.
- رئيس مجلس الإدارة/ نادي تراسي فتنس الصحي.
- عضو مجلس إدارة/ بنك للنقل السريع.
- عضو مجلس إدارة/ شركة الريحان العقارية.
- عضو مجلس إدارة/ جريدة الحياة.



دريد أكرم جراب

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة التدقيق
عضو لجنة المخاطر والإمتثال
عضو لجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت المالية

ماجستير إدارة أعمال / جامعة درهم - بريطانيا

- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل / الأردن.
- عضو مجلس إدارة في الشركة العربية للفنادق.
- عضو مجلس إدارة في شركة دار الدواء.



المؤسسة المصرفية الفلسطينية
PALESTINE BANKING CORPORATION

ممثلًا عنها بعضو تختاره المؤسسة



حامد عبد الغني جبر

عضو مجلس إدارة

دكتورة هندسة الكترونية

- رئيس إتحاد مقاولو الدول الإسلامية.
- عضو مجلس إدارة/ بنك الجزيرة.
- عضو مجلس إدارة/ مدمجة معلومات البناء.
- عضو مجلس أمناء/ مؤسسة إنجاز.

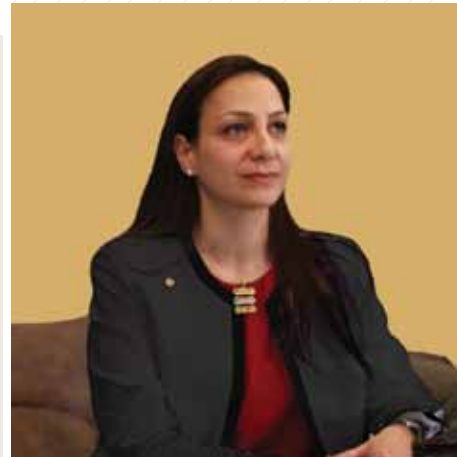


وليد نجيب الأحمد

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة تنفيذية

بكالوريوس هندسة كهربائية

- عضو مجلس إدارة شركة القدس للاستثمارات العقارية ونائب رئيس مجلس الإدارة.



رنا محمد مسروحي

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت المالية

ماجستير إدارة أعمال/ جامعة بيرزيت

- الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية.
- مساهم وعضو مجلس إدارة في شركة المسروحي.
- عضو في منتدى سيدات الأعمال.
- عضو في جمعية إنعاش الأسرة وجمعية الأمل للأيتام.
- زميلة في معهد آسبن.



صالح جبر أحمد

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة تنفيذية

بكالوريوس محاسبة

- رئيس مجلس إدارة مصنع الشاي/ سيريلانكا
- عضو مجلس إدارة في المدارس العصرية/ عمان
- عضو مجلس إدارة شركة ميثاق العقارية/ عمان
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون/ سوريا
- عضو هيئة مديرين لمؤسسة فلسطين الدولية/ عمان



منتصر عزت أبو دواس

(ممثلًا عن بنك الإستثمار)
عضو مجلس إدارة
عضو لجنة المخاطر والإمتثال
عضو لجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت المالية

بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية / جامعة باكنجهام

- محاسب عام معتمد / الولايات المتحدة.
- الرئيس التنفيذي لبنك الإستثمار.

السيد عزام الشوا

المدير العام *

بكالوريوس رياضيات – جامعة ليموين
أوين الأميركية (حتى 2012/12/31).* تم تعيين السيد «محمد نبيل» حمدان
كمديراً عاماً للبنك ابتداءً من 2013/3/3.

السيد سميح صبيح

نائب المدير العام

ماجستير محاسبة – الجامعة الأردنية.

السيد غسان قعدان

مساعد المدير العام للفروع والمبيعات
ماجستير في المحاسبة – جامعة
اوكلاهوما سيتي.

السيد زيد الجلاد

المدير التنفيذي للعمليات والدعم
بكالوريوس إدارة مالية ومصرفية –
جامعة عمان الأهلية.

السيد حسين هباب

المدير التنفيذي لتطوير الأعمال والتسويق
والبحوث التسويقية
ماجستير إدارة أعمال – جامعة كليبر مونت
الأميركية.

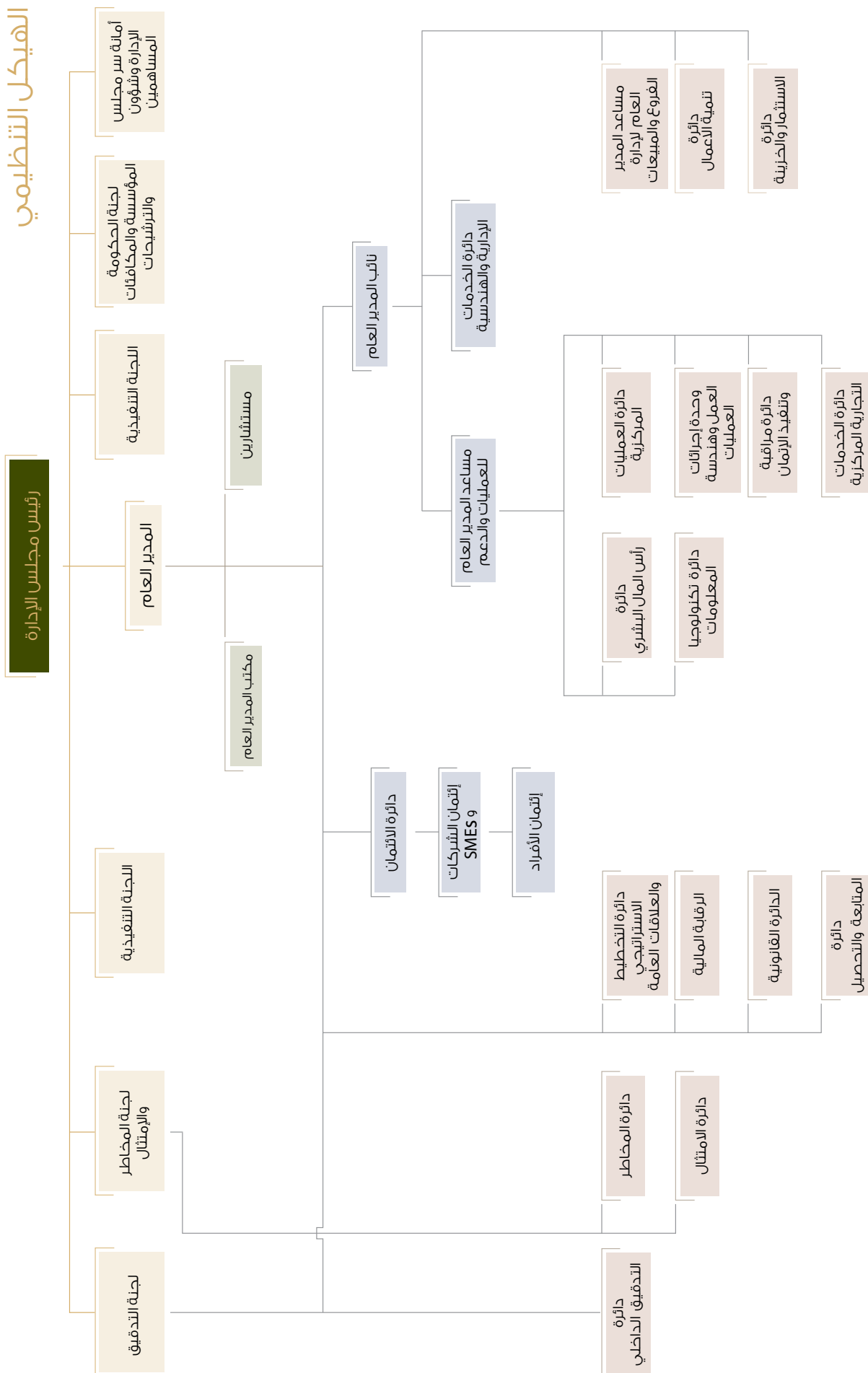
السيد رائد نجيب

المدير التنفيذي للعمليات المصرفية
ماجستير إدارة أعمال – جامعة
النجاح الوطنية.

السيد عبد الرؤوف السعدي

المدير التنفيذي لفروع الوسط
ماجستير إدارة أعمال – الجامعة الحرة /
هولندا.

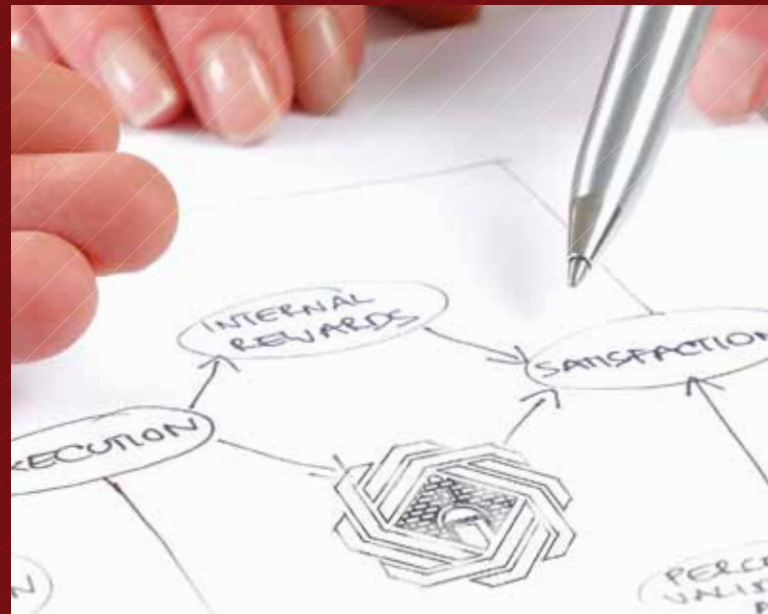
الهيكل التنظيمي





الإستراتيجية العامة للبنك

شملت الإستراتيجية العامة للبنك عدة محاور أساسية، بنيت على خطط وبرامج عمل للوصول إلى الأهداف المتمثلة في تحقيق النمو والمتانة المالية والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية والربحية





عمل مجلس الإدارة على وضع خطة استراتيجية ثلاثية شاملة، تهدف إلى تكريس ريادة وفعالية البنك، وبالتالي تلبية تطلعات أصحاب المصلحة والعلاقة، من خلال زيادة الحصة السوقية ودخول أسواق/ قطاعات جديدة وتقديم أفضل الخدمات المتنوعة والحديثة، للمحافظة على التميز والنجاح، وبالتالي تعظيم ربحية البنك وثروة المساهمين من خلال رفع مستوى التنافسية والكفاءة للبنك للقيام بدوره الفعال، تلبية للغرض الذي تأسس من أجله المتمثل في خدمة القطاعات المختلفة في المجتمع ودعم التنمية المستدامة.

فقد عمد مجلس الإدارة وبالتعاون مع الإدارة التنفيذية على وضع خطط وبرامج عمل للوصول إلى الأهداف المتمثلة في تحقيق النمو والمتانة المالية والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية والربحية من خلال المحاور الأساسية التالية:

المحور	من خلال
1	رفع مستوى الكفاءة التشغيلية والقدرة على التنافس والنمو
2	إعادة التنظيم ومركزية العمليات
3	تنمية المواد البشرية لتكريس الميزة التنافسية وتحقيق الكفاءة المؤهلة كجزء أساسي تكاملي من الاستراتيجية العامة للبنك
4	إستثمار في العنصر البشري وتطوير إمكانياته وتفعيل مهاراته
5	إدخال واستهداف أسواق وقطاعات جديدة مجزية ومضبوطة المخاطر
6	إنشاء «بنك القدس أعمال» لخدمة قطاع الأعمال، وبالتالي تفعيل مبدأ إدارة العلاقة مع العميل وتحسين مبدأ التخصص وتوجيه الجهود لبيع منتجات وخدمات البنك، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على ربحية العلاقة والبنك ككل
7	إبتكار وتفعيل الخدمات المبتكرة المتنوعة ذات الربحية المناسبة والمخاطر المنخفضة - الإقراضية وغير الإقراضية منها Lending and Non-lending - وتوسيع منافذ الوصول للعملاء
8	توزيع مصادر الدخل من خلال ابتكار وتفعيل منتجات مميزة لتكون أداة فعالة في تحقيق عائد إضافي مستقر ومتزايد

إعادة التنظيم ومركزية العمليات

- ضبط المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.
- رفع الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز قدرة العنصر البشري.
- الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة بشكل أكثر فعالية.
- تعزيز الشفافية ومبدأ الإفصاح وتلك المتعلقة بمتطلبات السلطات الرقابية بشكل خاص.

ومن أهم المشاريع التي اعتمدها مجلس الإدارة مشروع إعادة التنظيم الداخلي للبنك ليتواءم مع الممارسات المصرفية الفضلى، وبما يتوافق مع الظروف والتعليمات الداخلية على مستوى البنك ومتطلبات البيئة المؤثرة المحيطة وفق خطة للتنفيذ تتوافق مع الخطة الاستراتيجية العامة للبنك. وقد تم مراعاة تحقيق هذا المشروع لمجموعة من

يهدف البنك لتحقيق تطلعاته المنبثقة عن تطلعات المساهمين وبما يتوافق مع تطلعات العملاء والسوق ومتطلبات الجهات الرقابية من خلال وضع خطة استراتيجية داعمة تحدد الأهداف الرئيسية والمحاور المستهدفة والخطط وبرامج العمل التي تحقق هذه التطلعات للوصول إلى ميزة تنافسية وجودة أداء شاملة، تكرس ريادة البنك وكفاءته التشغيلية كبنك عصري متطور وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

- رفع مستوى الكفاءة والتشغيلية منها بشكل خاص.
- رفع حصة البنك السوقية والقدرة على التوسع والانتشار الداخلي والخارجي.

« مبدأ الرقابة ما قبل التنفيذ

(Preventive Monitoring and Control)

ويقصد به تصميم عمليات البنك بأسلوب يحقق التدقيق على العملية من حيث مطابقتها لسياسات وإجراءات وتعليمات البنك وتوافقها مع متطلبات الجهة الرقابية ماقبل وضعها موضع التنفيذ وليس ما بعد التنفيذ. وقد تم الاعتماد على هذه الأسس في بناء وتصميم الهيكل التنظيمي الإداري للبنك وتحديد ملامح المحاور الرئيسية بما يتلائم مع المبادئ اعلاه وعلى النحو التالي:

• محور الأعمال (Business Orientation):

ويتمثل بالوحدات الإدارية المعنية بتطوير أعمال البنك وإدارة العلاقة وفق ما يلي:

« الوحدات الإدارية المعنية بتطوير وتسويق المنتجات والخدمات لعملاء البنك الحاليين والمستهدفين في مجال:

– الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة

– (Corporate and SME Banking).

– الافراد (Retail Banking).

« الإستثمار (Investment Function): ويشمل كافة الوحدات الادارية المعنية بعمليات تبادل العملات وإدارة تقلبات مخاطر الصرف والاسهم والسندات وتوظيف الاموال لصالح البنك والعملاء على حد سواء في الاسواق المحلية والخارجية وإدارة العلاقة مع البنوك والمؤسسات المالية .

• محور مراجعة الائتمان: ويشمل الوحدات الادارية المعنية بدراسة وتحليل طلبات التسهيلات المتعلقة بالعملاء الحاليين والمستهدفين واتخاذ القرار الائتماني المتعلق بها وفق الصلاحيات المعتمدة من قبل مجلس الادارة.

• محور العمليات والدعم (Operations and Support):

ويشمل كافة الوحدات الادارية المعنية بتوفير كافة احتياجات وحدات البنك المختلفة وتوفير متطلباتها لتحقيق أهدافها وتتمثل في العمليات المركزية بمختلف وحداتها، الموارد البشرية، الخدمات الإدارية والمشتريات، أنظمة المعلومات ... الخ.

• المحور الرقابي (Control): ويشمل الوحدات الادارية المعنية بوضع

الأسس والمعايير اللازمة لتحقيق الرقابة على محاور العمل الاخرى وتنقسم الى قسمين:

– رقابة من قبل الادارة التنفيذية وتتمثل بأعمال الرقابة المالية.

– رقابة من قبل مجلس الادارة وتتمثل بأعمال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال لتعليمات داخلية ومتطلبات السلطات الرقابية.

وسينبثق عن هذا المشروع مجموعة من عمليات التطوير المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالوحدات الادارية وفق الهيكل التنظيمي العام ومراجعة وتصميم مسار العمليات ليتوافق مع المبادئ التنظيمية المعتمدة واعادة توزيع الكوادر البشرية بناء على الكفاءات والمهارات ومتطلبات الوظائف.

الأهداف التي تصب في نهاية الامر في تحقيق الاهداف الاستراتيجية من خلال اعتماد مجموعة من المبادئ التنظيمية على النحو التالي :

« مبدأ فصل المسؤوليات

ويقصد به تحديد المسؤوليات والمهام بشكل واضح يمنع التداخل والتعارض، بحيث يحقق الفصل ما بين عملية البيع والتسويق وتقديم الخدمة عن عملية اتخاذ القرار الائتماني وعن عملية التنفيذ.

« مبدأ ثقافة البيع

ويقصد بهذا المبدأ توجيه الجهود لبيع خدمات ومنتجات البنك من خلال الطرق التالية:

- البيع المتقاطع – المتبادل (Cross-Selling) ويستهدف به العملاء الحاليين في البنك.
- البيع من خلال استقطاب عملاء جدد.

« مبدأ تصميم المنتج

ويقصد به إستحداث منتجات جديدة/ تطوير المنتجات القائمة بناءً على إحتياجات ورغبات العملاء بدلاً من بيع العملاء منتجات جاهزة .

« مبدأ ادارة العلاقة مع العميل

(Relationship Management)

ويقصد به اعتماد مبدأ التخصص في بناء العلاقة مع العملاء وإدارتها وتلبية احتياجاتها من خلال وحدات إدارية متخصصة وفق تصنيف محدد يمكن البنك من إدارة علاقته مع عملائه بالكفاءة المطلوبة، وتعزيز قدرته على التعامل مع متطلبات كل شريحة.

« مبدأ مركزية العمليات (Centralization)

ويقصد به إسناد تنفيذ العمليات التي لا علاقة لها بالعملاء لجهة

مركزية تابعة للإدارة العامة مما يحقق المزايا التالية:

– الإستثمار في العنصر البشري بالشكل الأفضل واعادة توزيع الكوادر البشرية وبالتالي رفع انتاجية الموظف الواحد على مستوى العملية (Economy of Large Scale).

– تقليل الازدواجية في العمل.

– تفعيل العنصر الرقابي (الرقابة ما قبل التنفيذ) .

– توحيد الاجراءات .

– الإستخدام الأمثل للنظام الآلي.

– التركيز على عملية البيع والتسويق من قبل الفروع.

– تسهيل عمليات التدقيق الداخلي مما يوفر الوقت والجهد في تحقيق الرقابة.

« مبدأ الخدمة المميزة

ويقصد به توفير الوقت لدى الوظائف الأمامية للتعامل مع العملاء واستقبالهم وتقديم الخدمة المميزة لهم بالمستوى الذي يحقق ان لم يكن يفوق رضاهم أو توقعاتهم وتعزيز العلاقة معهم.



« الإستثمار في العنصر البشري وتطوير إمكانياته وتفعيل مهاراته

حرص البنك على أن تكون هناك دائره متخصصة بادره العلاقه وتلبية احتياجات الكوادر البشرية باعتبارها شريك أساسي في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الشامله للبنك وموفرا لها كل امكانيات النجاح. فقد تخطت دائرة رأس المال البشري حالياً المفهوم النمطي التقليدي المتمثل بتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بشؤون الموظفين من اجراءات التعيين والاستقالة وغيرها إلى مفاهيم أوسع وأشمل، ينطلق من مفهوم الاستثمار في العنصر البشري بهدف تعزيز دوره وتطوير امكانياته ليكون عنصراً فعالاً ضمن المؤسسة. وكبداية ولضمان تحقيق أهداف رأس المال البشري، فقد سعت الدائرة إلى ضم موظفين ذوي كفاءات عالية لها والعمل على تطويرهم، كما اعتمدت الدائرة على مجموعة من الأهداف لتحقيق ذلك:

- البحث عن المواهب والكفاءات والعمل على ضمها لكوادر البنك وصقلها والحفاظ عليها لضمان عمليات النمو والاستمرار وتحقيق أهداف واستراتيجيات البنك بكل فاعلية من خلال القنوات المختلفة سواء بالاشتراك بأيام التوظيف التي تعقدها الجامعات والمؤسسات واستقطاب المناسبين عبر شبكات التواصل الخاصة بالتوظيف على الانترنت والتسيق مع الشركات المهتمة بتوظيف الخريجين الجدد وغيرها.
- تغيير تبعية دائرة رأس المال البشري إلى الدعم والعمليات وبما يتناسب مع مشروع البنك الحالي بإعادة تنظيم الهياكل الوظيفية، وبما يحقق مفهوم الشخص المناسب في المكان المناسب حيث يتم الاعلان داخلياً عن الشواغر باستمرار لاتاحة الفرص للجميع لاختيار الأنسب منهم بعد عمل المقابلات وفحص مدى قابليتهم لملء هذه الشواغر.
- دراسة وتحديد احتياجات الفروع والدوائر من رأس المال البشري والعمل على تطويرها من خلال عمل الدورات التدريبية اللازمة التي تمكن من الإستفادة الفعلية لرفع مستوى أداء الموظفين من حيث المهارة والخبرة.
- تفعيل عملية تدوير الموظفين (Staff Rotations) بين الدوائر والفروع كسرا للجمود الوظيفي وتحقيقاً لعملية اكتساب مهارات جديدة حيث يعد التدوير الوظيفي أحد أهم الإستراتيجيات لتطوير أداء العاملين والبنك على حد سواء، ويعتبر من الطرق الفعالة لتطوير أداء العاملين، سواء المدراء أو الموظفون، وذلك لأن التدوير الوظيفي يتيح للموظف ممارسة عمل آخر غير العمل الذي يمارسه، ويتيح له اكتساب خبرات جديدة بالإضافة إلى خبراته السابقة، كما أنه يمكن الإدارة من ضخ دماء جديدة لتولي مهام إدارية أو تقنية جديدة.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص سواء في التوظيف، التدريب والتطوير حيث يهدف التدريب وبناء القدرات المهنية في البنك إلى إكساب الموظفين معارف جديدة، وإطلاعهم على كل المستجدات الخاصة بمجال عملهم وتعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم، بما يمكنهم من أداء وظائفهم بكفاءة وفعالية ومساندة التوجهات الإستراتيجية للبنك وتحقيق رؤيته المستقبلية.
 - تحفيز روح التنافس الإيجابية بين الموظفين، وفق نظام مدروس للحوافز والمكافآت، وذلك إدراكا من البنك بأن أي تقدم ونجاح في نتائج الأعمال ما هو إلا انعكاس إيجابي لإنتاجية وأداء الموظفين، حيث أن البنك يوفر باستمرار بيئة عمل محفزة تدفعهم للأمام، من حيث كتب الشكر والعلاوات والمكافآت والوسائل المختلفة الخلاقة الأخرى حرصاً على استمرارية الموظف في الاجتهاد والعمل بكفاءة وفعالية.
 - تطوير قنوات الاتصال، وزيادة فاعليتها أفقياً ورأسياً بما يتيح التواصل وتبادل المعلومات وحل الاشكاليات بأسرع وقت. حيث أن الاتصال الفعال ينمي علاقات جيدة بين الفرد وزملائه في العمل وكل من يتعامل معهم، بجانب أنه يساعد أيضاً على تنمية قدرات الفرد في التعبير عن نفسه، وتحديد أفكاره وآرائه بوضوح، وبما يجعل الآخرين قادرين على فهمه وهذا بالطبع يساعد في حل المشكلات، وفي التعامل مع مختلف الأفراد وتمييزها نحو الأفضل.
 - إن بيئة أو مكان العمل من الجوانب والمقومات المهمة لنجاح مؤسسات ومنشآت العمل الحديثة، على اعتبار أن تكريس رضى العاملين عن بيئة العمل وهي من المؤشرات التي تنعكس على أدائهم وإنتاجيتهم ولهذا يعد تقييم معايير بيئة العمل باستمرار، من خلال قياس مدى الرضا الوظيفي للعاملين بالبنك، من الأمور المهمة للتعرف على مستوى هذه المعايير، ومن ثم توجيه بيئة العمل نحو الأفضل.
- ومن هنا نرى أن مجمل أهداف دائرة رأس المال البشري يتمحور حول تحقيق الإدارة الاستراتيجية لرأس المال البشري وبما يتوافق مع إعتبرات الجودة والكفاءة والثقافة والقيم والإلتزام تماشياً مع الإحتياجات الحالية والمستقبلية للبنك وميثاق الأخلاق الذي يقر به البنك.



<< إنشاء > بنك القدس أعمال > لخدمة قطاع الأعمال

بنك القدس أعمال

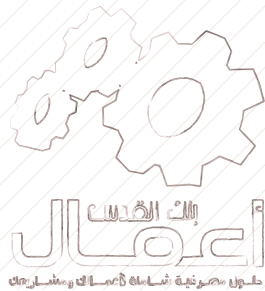
- لقطاع الأعمال حيثما تواجد وأينما كانت هنالك الحاجة إليها في كافة أرجاء الوطن.
- تقديم الاستشارات المهنية المتخصصة لمساعدة قطاع الأعمال على إدارة نشاطات المنشآت المختلفة بمهنية وكفاءة عالية.
- وعليه فإن مفهوم «بنك القدس أعمال» هو مفهوم جديد لمبدأ إدارة العلاقة مع قطاع الأعمال في فلسطين، حيث أن التفرد بخدمة هذا القطاع هو امتداد لإستراتيجية البنك في الابتكار والتخصص وتفعيل الامكانيات لإنشاء علاقة مربحة وذات قيمة لكافة الأطراف.

في ضوء نمو وتطور الإحتياجات المصرفية لقطاع الأعمال في فلسطين، إرتأى بنك القدس إنشاء دائرة مستقلة تحت مسمى "بنك القدس أعمال" والتي تعنى بتلبية الإحتياجات المصرفية المتنامية والمتطورة لهذا القطاع الهام. فبالإضافة إلى تعظيم مصادر الإيراد، فإن الغاية من تأسيس "بنك القدس أعمال" هي تنويع تلك المصادر مع تخفيف لتركز المخاطر المتأثية من العمل مع قطاع معين.

تعنى هذه الدائرة بخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين - أي ما يزيد عن 110,000 منشأة، فضلا عن كونها المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف أنواعها وفئاتها. هذا بالإضافة الى قطاع الشركات والتي تعد هي الأخرى محور اهتمام "بنك القدس أعمال".

إن مفهوم "بنك القدس أعمال" يقوم على تقديم باقة من الخدمات المصرفية في بيئة متطورة تتسم بالتميز والتفرد وفق المعايير التالية:

- وجود طاقم ذو خبرة وكفاءة مميزة مكرس لخدمة هذا القطاع وتلبية إحتياجاته.
- اعتماد مبدأ إدارة العلاقة (Relationship Management) مع العملاء من حيث وجود علاقة تخصصيه لإدارة هذه العلاقة.
- إعادة تأهيل 6 مراكز متخصصة تعنى بتنمية الأعمال بحيث تكون مدروسة التوزيع لتغطي الأماكن ذات التركيز وتكون أقرب





إستراتيجية التفرع والإنتشار في فلسطين

يعتبر التوسع والإنتشار من الأهداف الإستراتيجية الواضحة، التي تنفذ بجاهزية مصرفية وإدارية وتقنية عالية تأخذ بعين الإعتبار المستجدات ودراسة السوق وأية مخاطر تواجه العمل المصرفي بشكل عام والمنطقة المنوي التفرع بها بشكل خاص، وبما يكفل تحقيق أهدافه ومن أبرزها زيادة الحصة السوقية، وتحقيق نمو متصاعد في معدلات العائد على حقوق المساهمين وعلى الموجودات، والمساهمة في توسيع منافذ الوصول للعملاء وتممية الودائع والنشاطات المصرفية الأخرى.

ويضاف إلى ذلك - بما يتجانس مع إستراتيجية التفرع -، خطة تحديث الفروع وذلك بهدف الارتقاء بخدمة العملاء وتحسين مرافق البنك ومنشئاته القائمة، حيث تم في العام 2011 إفتتاح فرعين جديدين ومكتب في كل من مدينة طولكرم ومدينة أريحا بالإضافة إلى مكتب في بلدة بديا، واستمرت في العام 2012 هذه الإستراتيجية حيث تم إفتتاح فرع قلقلية وبذلك أصبح البنك يغطي كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة ليصبح عدد فروعه ومكاتبه 22. كما تم أيضا تقديم طلبات للتفرع في العديد من المدن والتجمعات السكنية وذلك لاجل الوصول الى المناطق التي لم تصلها الخدمات المصرفية.



« « « تنويع مصادر الدخل من خلال إبتكار وتفعيل منتجات مميزة

إستراتيجية التسويق

- بحيث تكون مربحة وذات مخاطر متدنية أو معقولة؛
- توسيع أنشطة التسويق لتشمل جميع وظائف البنك.
- التأكيد على أهمية الأعمدة الرئيسية للتسويق المتمثلة في المنتج والتسعير والتوزيع والترويج، دون إهمال للمنافسين والبيئة المحيطة وبشكل يعكس تجذر المفهوم في مختلف أنشطة البنك ومستوياته التنظيمية والإدارية؛
- تكريس المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للبنك إتجاه المجتمع.

نحو إستراتيجية تسويقية ناجعة وفعالة

يعمل البنك على تحقيق أهدافه ومواجهة التحديات المختلفة لبيئته باعتماد إستراتيجية تسويقية ناجعة وفعالة ضمن الإستراتيجية العامة. إن معايير النجاعة والفعالية هذه تتمحور أساساً حول جملة عناصر أهمها:

- خدمة الإستراتيجية العامة للبنك: فالاستراتيجية التسويقية لبنك القدس، كما سبق الإشارة إليه، تندرج ضمن إطار الإستراتيجية العامة، لذا كان لا بد من التوافق مع أهدافها ومع رسالة البنك، فالحصة السوقية هي هدف لأجل الوصول لوضعية الرائد في السوق المصري الفلسطيني.
- التكيف مع المحيط المصري وبناء الإستراتيجية على أساس الامكانيات : وذلك يتطلب في الأساس تشخيص المحيط والواقع المصري الفلسطيني بفعالية والتحليل الدقيق لمختلف العوامل الهيكلية المؤثرة فيه، وبشكل تتضح معه مختلف الفرص الواجب إستغلالها أو التهديدات الواجب تجنبها سواء كانت داخلية أو خارجية. كما يندرج ضمن هذا الإطار تحديد أهم الخيارات الإستراتيجية الملائمة لهذا التكيف وطرق تنفيذها أو التأثير عليها.

إن التخطيط الاستراتيجي لدى دائرة التسويق في بنك القدس يعتمد على موازنة حاجات البنك مع حاجات العملاء، في دراساته وتصميمه للمنتجات والخدمات المقدمة. فبالتوافق مع تطلعات مجلس الإدارة، اعتمدت دائرة التسويق من خلال وحدة الدراسات والأبحاث التسويقية على دراسة معطيات واتجاهات السوق من مصادرها الأولية والثانوية والخروج بآليات عمل تصميم المنتج لتلبية -إن لم تكن لتفوق- حاجات وتوقعات العملاء الحالية والمتغيرة، ومن ثم الترويج لها باستخدام الأدوات الفعالة، مع الأخذ بالحسبان تحقيق ربحية مناسبة والابقاء على درجة مخاطره لتبقى ضمن المتدنية الى المعقولة. فقد ساهمت هذه الاستراتيجية في دعم الإدارة الفاعلة والكفاءة لعملية التخطيط ودراسة المتغيرات لعكسها على الاستراتيجية العامة و تمكين البنك من استثمار موارده المختلفة بكفاءة عالية، تكرس الميزة التنافسية وتحقق الريادة.

التسويق وأهميته الإستراتيجية للبنك

للقوف على الأهمية الإستراتيجية للتسويق في البنك ومكانتها من بين المهام المختلفة، وبالنظر إلى طبيعة التسويق المتمثلة في كونه نشاطاً ديناميكياً متجديداً، تم التركيز على المعنى الشمولي للتسويق لتتداخل مع النشاطات والوظائف المختلفة في البنك بدءاً من الدراسة والتخطيط ومن ثم التنسيق مع الدوائر المختلفة ذات العلاقة ومن ثم التنفيذ، انتهاء بمراقبة وقياس فعالية واداء المنتج والتعديل حيثما يلزم.

بالإضافة إلى ما ذكر فإن رؤية التسويق العامة -كونها جزءاً من الاستراتيجية العامة للبنك- تتطلع ما يلي :

- التأكيد على أهمية التخطيط والمتابعة في دراسة حاجات العملاء وردود أفعالهم باعتبارهم المحدد الأساسي لإستراتيجية التسويق؛
- تصميم منتجات أو خدمات فعالة ذات قيمة مضافة للعملاء،

فالعلاقة بين دائرة التسويق ومختلف دوائر البنك هي علاقة تكاملية وذات تأثير متبادل يهدف الى تكريس خلق القيمة وفعالية الاداء وصولاً الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية العليا. فالجدير ذكره أن مركزية العمليات (Centralization) ستسهم في دعم الخطة التسويقية العامة للبنك، وتعزيز مفهوم التواصل مع العملاء وخدمتهم بأفضل السبل والادوات وبالتالي تنشيط بيع المنتجات والخدمات المختلفة على أسس عصرية فعالة لتحقيق الغاية المرجوة بتوسيع قاعدة العملاء على اختلافهم وتلبية احتياجاتهم المتغيرة والمتطورة بطريقة رائدة ومنافسة تحقق ربحية مناسبة للبنك.

جودة الخدمة والعناية بالعملاء

القدس باستمرار على مراقبة معايير الخدمات في الإجابة على المكالمات الهاتفية، والتعامل مع العملاء داخل الفروع، فضلاً عن تسهيل إجراء المعاملات. ويتم تقييم هذه المعايير داخلياً من قبل موظفي وحدة الخدمة والعناية بالعملاء، أو من قبل عملاء مجهولين (العميل المتخفي): كما يتم مراجعة نظام التقييم للبنك باستمرار للتحقق من مدى كفاءته في تقييم مستويات رضا العملاء في أي وقت كان، وتبسيط الضوء على الجوانب التي تحتاج لاتخاذ إجراءات فورية. وشهد العام 2012 إقرار برامج إدارة الشكاوى والاقتراحات ضمن آليات واجراءات معتمدة من الجهات الرقابية والرد على الشكاوى، حيث عملت الوحدة أيضاً على دراسة الشكاوى والاقتراحات الواردة من الفروع باستخدام المنافذ المتاحة بأنواعها كالرقم المجاني المخصص لاستقبالها وصناديق الاقتراحات/الشكاوى، أو من خلال البريد الإلكتروني، ومعالجتها في أسرع وقت.

يسعى بنك القدس لأن يكون المؤسسة المالية الرائدة من حيث توفير الخدمات الممتازة، وهو ما يبدو جلياً في معايير الصارمة فيما يتعلق بمعايير جودة الخدمة والعناية بالعملاء، وحرصه على تكثيف البرامج التدريبية المختصة بالتنسيق والتعاون مع دائرة رأس المال البشري ووضع خطط تدريبية شاملة لتكريس وتعزيز ثقافة جودة الخدمة ورضا العملاء. ويتطلع البنك دوماً لتكريس طرق وقنوات جديدة تؤكد على التزامنا بذلك.

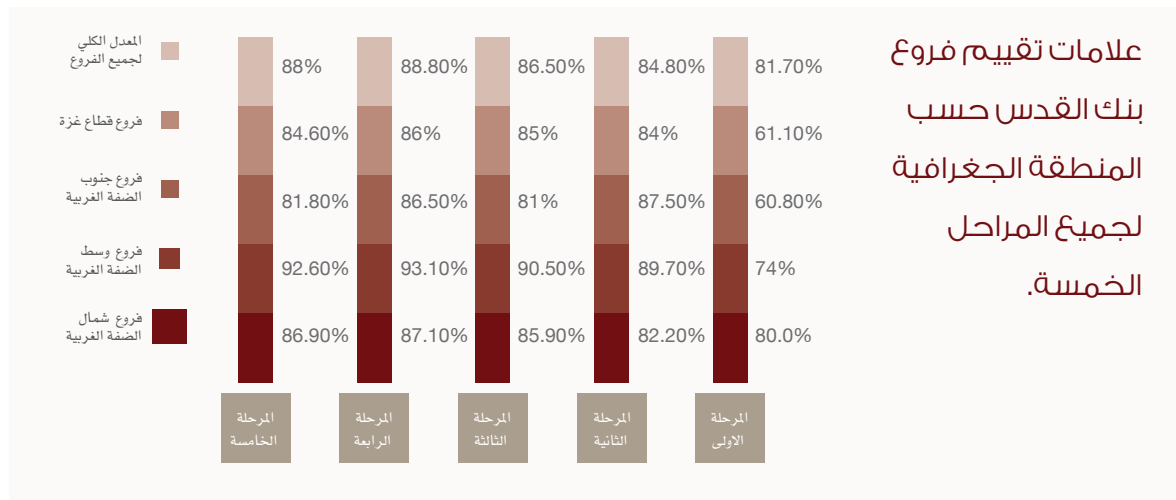
ويعد هذا الجدول دليلاً على التزام إدارة البنك بتلبية أعلى معايير الجودة في خدمة العملاء، والتي يتم تعزيزها سنوياً بهدف ضمان التطوير المستمر للخدمات.

تبقى إستراتيجية جودة الخدمة والعناية بالعملاء من أهم الإستراتيجيات التنافسية التي تبناها بنك القدس، وذلك لزيادة وتطوير قدراته والصمود في وجه المنافسة الحادة التي أصبحت تميز السوق المصرفية الفلسطينية. فجودة الخدمة لا تأتي إلّا نتاجاً لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، والعناية بالعميل التي هي أساس ولائهم وثقتهم بالبنك حيث يعتمد بنك القدس على عدة مقومات أهمها:

- اعتبار العميل هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل إستراتيجيات البنك.
- استلزام حاجات العملاء وتوقعاتهم كأساس لتصميم الخدمات وكافة وظائف ونظم البنك.
- جعل جودة الخدمة والعناية بالعملاء على رأس الأولويات.
- تعزيز ثقافة جودة الخدمة والعناية بالعملاء لدى كل العاملين بالبنك.
- تبني مفهوم التحسين المستمر لكافة الجوانب التي تتعلق في تعامل أو تجربة العميل مع البنك.
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات في تصميم وتقديم الخدمات المصرفية.

قامت وحدة جودة الخدمة والعناية بالعملاء بتنفيذ العديد من الدراسات والاستعانة بفريق من الباحثين المتمرسين الذين يعتمدون سيناريوهات حقيقية باستخدام برنامج "العميل المتخفي" كأحد أساسيات عمل التقييم الموضوعي لقياس جودة الخدمة، التي قد يواجهها العملاء المحتملين لدى ارتيادهم قنوات الخدمة التقليدية بما في ذلك زيارة الفروع، ومراكز الاتصال أو موقع البنك على شبكة الإنترنت.

وفي سياق التزامه الدائم بتوفير خدمات عالية الجودة، دأب بنك



إستراتيجية رفع رأس المال

- زيادة القدرة على التوسع وتلبية احتياجات المنح الائتماني والاقتراض، لا سيما وأن تكلفة التشغيل المتزايدة والمخاطر المتأتمية، تحد من رغبة واستعداد البنك للتوسع الائتماني بشكل خاص والنمو بشكل عام، وحيث أن زيادة رأس المال تعد مسنداً داعماً لهذا التوجه، فإن قدرة البنك على مواجهة التطورات والتحديات المستجدة تزيد وتتحسن وتنعكس على القدرة الكفؤة على التعامل بفاعلية مع هذه المتغيرات وبالتالي تقوية الأداء العام للبنك.

فقد اعتمد البنك في استراتيجيته على رفع رأس المال على:

- جذب مستثمرين استراتيجيين من خلال التعاقد مع شركة عالمية متخصصة في هذا المجال ومركزها الإقليمي - دبي - لإستقطاب شركاء ومستثمرين محليين وإقليميين ودوليين، علماً بأن الشركة بصدد الانتهاء من استخلاص وعرض المخرجات التي تم التوصل إليها، وعرضها على مجلس الإدارة بنهاية الربع الأول من العام 2013 للتقييم وإتخاذ القرار بهذا الشأن، علماً بأن اعتبار مجلس الإدارة في تقييم هذه العروض يستند إلى قبول مستثمرين ذوي متانة مالية وقيمة استراتيجية مضافة مع صون حقوق المساهمين الحاليين وتحقيق أجزى عائد لهم.
- رسملة (إحتجاز) الأرباح على مدى الاعوام المقبلة لتمكين البنك من الاستمرار في تنمية وتطوير اعماله على النحو المضطرد المذكور آنفاً.

في ضوء التوجهات الإستراتيجية للنمو والتوسع، وبناء على قرار الهيئة العامة غير العادي المنعقد في شهر حزيران من العام 2011، باشر مجلس الادارة في العام 2012 العمل على زيادة رأس المال لتدعيم المركز المالي للبنك ومواكبة زيادة الطلب على الأعمال المصرفية المتنوعة وتحسين القدرة على تنمية الموجودات وتعزيز الاقتراض ومنح الائتمان، فضلاً عن تعزيز المراكز التنافسية أمام المصارف الوافدة والمحلية ودخول أسواق وقطاعات واعدة ومجزية.

ترتكز دوافع استراتيجية رفع رأس المال لدى بنك القدس على عوامل عدة، أهمها:

تدعيم عمل البنك وتهيئته للتوسع والمنافسة والنمو من جهة، وتشكيل خط دفاعي أول لحماية أموال المودعين وتأمينها تجاه أية تحديات قد يتعرض لها البنك أو القطاع المصرفي بشكل عام، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المودعين، وقدرة المصرف على البقاء والاستمرار طويل الأمد.

ويمكن تلخيص أسباب زيادة رأس المال بما يلي:

- رغبة البنك في التوسع والنمو في أنشطته، الأمر الذي يتطلب التفرع والتوسع وتطوير وسائل وسبل تقديم الخدمة وتعزيز القدرة التنافسية ودخول أسواق وقطاعات كفيلة بتحقيق عائد جيد ومستقر، مما سيؤدي ذلك إلى المحافظة على الحصة السوقية ومن ثم الانطلاق منها إلى حصة أكبر.



WESTERN UNION



الحوالات السريعة

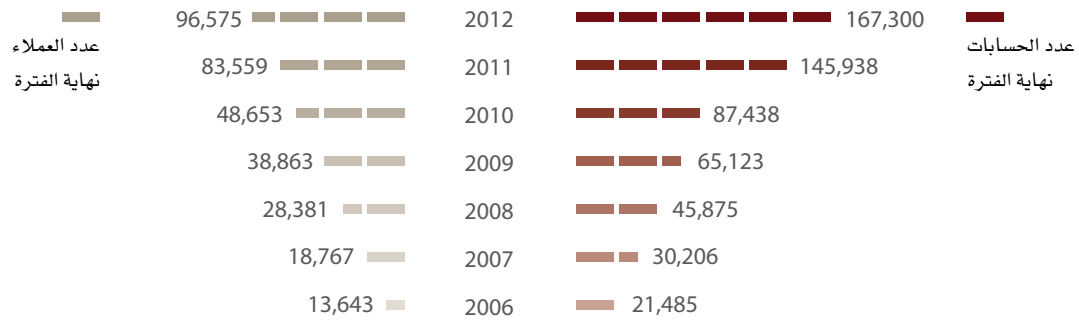
باشر بنك القدس خلال 2012 العمل على تقديم خدمة الحوالات السريعة Western Union كوكيل رئيسي Super-Agent ، من خلال كافة فروع ومكاتبه، التي من شأنها تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الأموال وتلقيها، وبذلك ضمن البنك الحلول المتميزة لتحويل الأموال وزيادة عدد الخدمات المصرفية.

وعلاوة على ذلك، تمت ترقية الموقع الإلكتروني للبنك عبر إدخال تحسينات كبيرة تضمن تسجيل ملاحظات وردود العملاء وتسهيل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، كما شهد عام 2012 كذلك قيام البنك بتوسيع نطاق تواصله مع العملاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

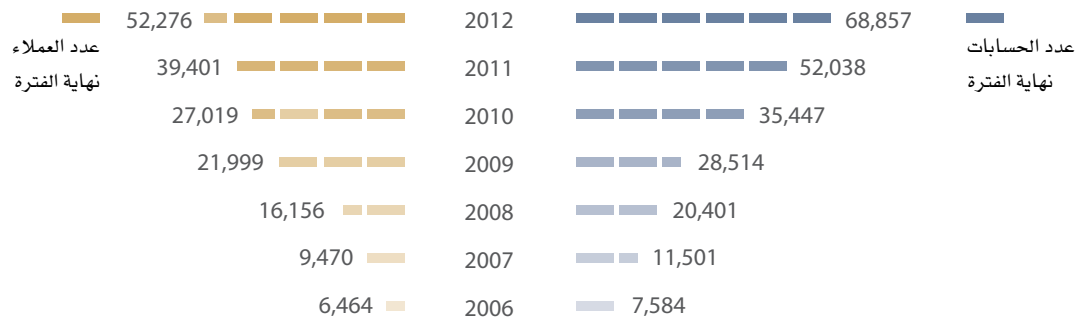


عدد عملاء البنك والنمو في العام 2012

بلغت نسبة الزيادة في عدد عملاء البنك حتى نهاية ديسمبر من العام 2012 ما يقارب 15.5% عن العام 2011 أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات فقد بلغت ما يقارب 15%.



أما نسبة النمو في عدد عملاء البنك لحسابات التوفير حتى نهاية ديسمبر من العام 2012 عن العام السابق فقد بلغت ما يقارب 32%، أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات فقد بلغت ما يقارب 32%.



جوائز حسابات التوفير للعام 2013 (وفر واكسبها)

تعد جوائز حسابات التوفير «وفر واكسبها» التي تم إطلاقها في العام 2012 من أكبر حملات الجوائز التي يتم تقديمها لحسابات التوفير في فلسطين، فقد حققت زيادة ملحوظة على إجمالي ودائع التوفير بزيادة بلغت 35.0% عن العام 2011 وتم استقطاب حسابات جديدة بلغت ما يقارب 20 ألف حساب. وسيعمل البنك على تطوير وابتكار منتجات توفير جديدة لتعزيز ثقافة التوفير عند فئات جديدة كالأطفال والشباب.





علاقات المساهمين

إن قيم ومبادئ البنك تتمثل في توفير الفرص المتساوية لكافة المساهمين وتحسين طرق التواصل الدائم معهم بشتى الوسائل المتاحة، تأكيداً لمبادئ الشفافية والحوكمة المهنية



المساهمون



علاقات المساهمون

كان المساهمون دائماً وأبداً جل اهتمام بنك القدس فكانت ولا تزال قيم ومبادئ البنك تتمثل في توفير الفرص المتساوية لكافة المساهمين، فقد أعطى نظام البنك الداخلي لكل مساهم سدد جميع ما عليه من أقساط حق الإشتراك في اجتماعات الهيئة العامة والحق في الترشيح لانتخابات مجلس الإدارة على أن يكون المرشح قد أكمل 25 سنة من عمره وأن يملك ما لا يقل عن 30,000 سهم من أسهم الشركة طيلة مدة عضويته. وتطبيقاً لهذه المبادئ، حرصت إدارة البنك على تمثيل كافة شرائح المجتمع في مجلس إدارتها. ففي اجتماع الهيئة العامة لعام 2011، تم انتخاب مجلس إدارة جديد شمل أعضاء من الوسط المهني والتجاري والمصري والمؤسساتي ومن مختلف الفئات العمرية. كما ولأول مرة تم انتخاب عنصر نسائي ذا قيمة مضافة حتى يكون التمثيل أوسع وأشمل وليرسم خطى للمستقبل واعد ووضع إستراتيجية طموحة للسنوات القادمة.

وعمل البنك جاهداً على التواصل الدائم مع كافة مساهميه بشتى الوسائل المتاحة. فمن خلال دائرة المساهمين ذات الاختصاص ومن خلال فروعنا المنتشرة من شمال الوطن الى جنوبه حافظ البنك على علاقته الإيجابية مع مساهميه. كما حرص البنك على إيصال المعلومات التي تخص البنك لمساهميننا الكرام عن طريق التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام ويرسل الى كافة المساهمين عن طريق البريد المسجل حيث يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم. ويتم أيضاً في هذه الاجتماعات:

- حضور رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور.
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.

وتماشياً مع خطة البنك في التطور، فقد اشتملت صفحتنا الإلكترونية على التقرير السنوي كاملاً بالإضافة الى تواصلنا مع مساهميننا على مدار الساعة على صفحتنا على الفيسبوك.

ملخص تداول سهم بنك القدس خلال العام 2012 على النحو التالي:

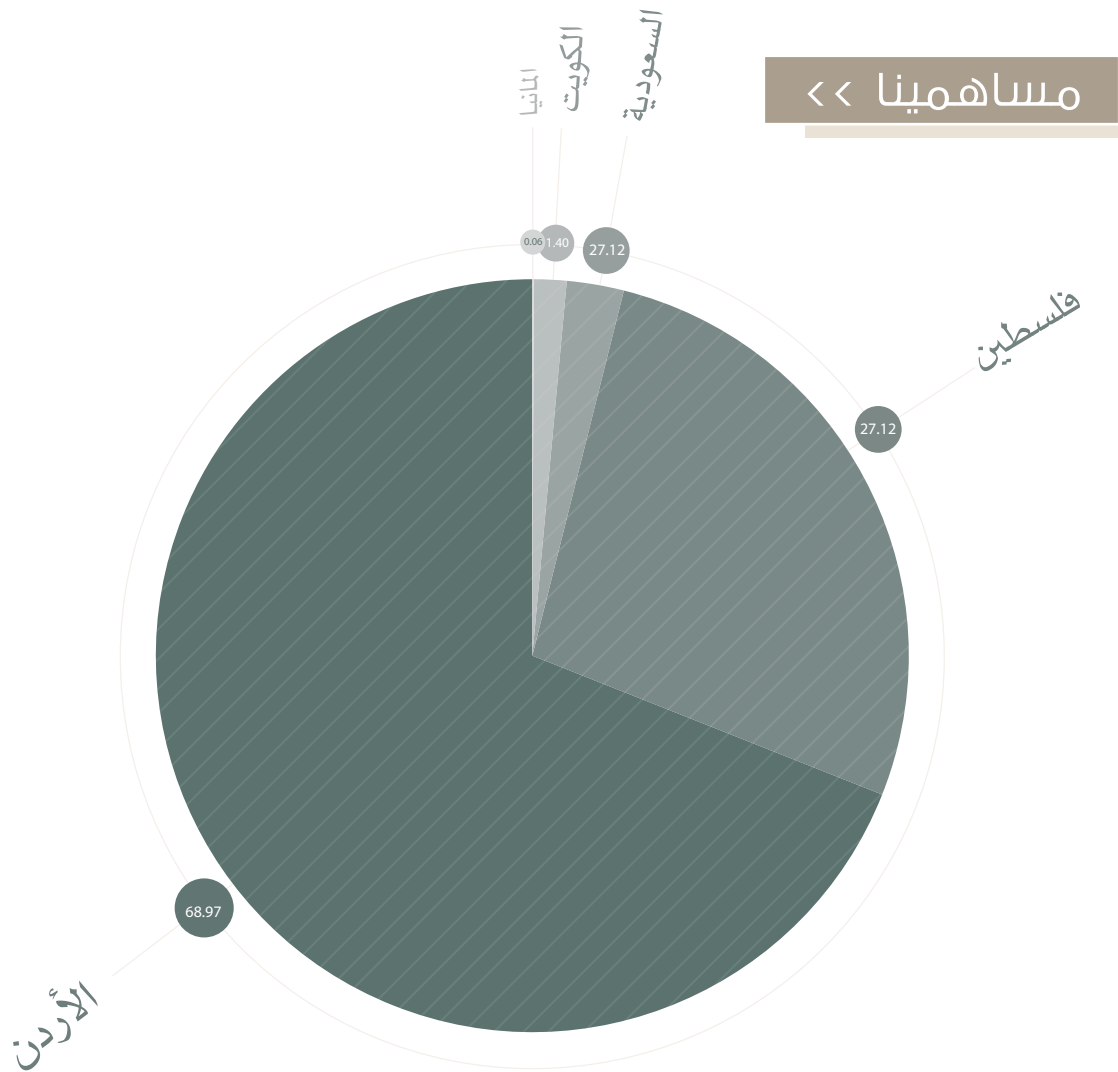
التداول في العام 2012	القيمة	الترتيب	ملاحظات
عدد الأسهم المتداولة (#)	739,229	21	0.50 % من إجمالي التداول
قيمة الأسهم المتداولة (دولار أمريكي)	685,372	32	0.25 % من إجمالي التداول
عدد الصفقات المنفذة	345	21	0.83 % من إجمالي عدد الصفقات
معدل دوران السهم (%)	1.48 %	42	عدد الأسهم المتداولة/ عدد الأسهم المكتتب بها
عدد الجلسات التي تداول فيها سهم الشركة	77	23	30.92 % من عدد الجلسات خلال العام 2012
نسبة الأسهم الحرة (Free Float)	44.01 %	18	وفق محددات احتساب هذه النسبة المعتمدة لدى البورصة

أما أعلى وأدنى سعر خلال عام 2012 فهو كما يلي:

أعلى سعر تداول 2012	أدنى سعر تداول 2012	سعر الإغلاق 2012	سعر الإغلاق 2011	نسبة التخفيض
\$US 1.04	\$US 0.84	\$US 0.90	\$US 1.02	-11.76%

بلغ عدد المساهمين 365 نهاية عام 2012 (مقارنة ب 362 مساهما عام 2011) موزعين حسب الجدول التالي:

البلد	النسبة (%)	عدد السهم	عدد المساهمين
الأردن	68.97	34,486,105	84
فلسطين	27.12	13,558,095	276
السعودية	2.45	1,225,000	3
الكويت	1.40	700,000	1
المانيا	0.06	30,800	1



فيما يلي المستثمرين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن 5 % كما في تاريخ 2012/12/31:

الإسم	نهاية 2012		نهاية 2011	
	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (%)	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (%)
السيد / أكرم عبد اللطيف حسن جراب	10,588,202	21.18	10,588,202	21.18
شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده	4,000,000	8.00	4,000,000	8.00
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	2,604,977	5.21	2,604,977	5.21
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	2,500,000	5.00	2,500,000	5.00

أما عن ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 2012/12/31 ومقارنة مع السنة السابقة 2011/12/31 فهي كما يلي:

الإسم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	
		نهاية 2012	نهاية 2011
السيد / أكرم عبد اللطيف جراب	رئيس المجلس	10,588,202	10,588,202
السيد / عبد الرحيم نزار جردانه	نائب الرئيس	1,337,154	1,337,154
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	عضو	2,604,977	2,604,977
الدكتور / حامد عبد الغني محمود جبر	عضو	1,500,000	1,500,000
السيد / دريد أكرم عبد اللطيف جراب	عضو	1,409,890	1,409,890
شركة المؤسسة المصرفية الفلسطينية	عضو	1,300,000	1,300,000
السيد / صالح جبر أحمد	عضو	1,349,870	753,250
البنك الاستثماري	عضو	1,097,549	1,097,549
المهندس / وليد نجيب الأحمد	عضو	185,100	206,600
المهندس / عاهد فايق بسيسو	عضو	74,000	74,000
السيدة / ربي محمد المسروجي	عضو	30,000	-

ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 2012/12/31 ومقارنة مع 2011/12/31 فهي كما يلي:

الأقارب	درجة القرابة	الجنسية نهاية 2012	عدد الأسهم المملوكة	
			نهاية 2012	نهاية 2011
مهند أكرم عبد اللطيف جراب	ابن السيد أكرم جراب	أردني	1,497,832	1,497,832
دريد أكرم عبد اللطيف جراب	ابن السيد أكرم جراب	أردني	1,409,890	1,409,890
زيد أكرم عبد اللطيف جراب	ابن السيد أكرم جراب	أردني	1,368,928	1,368,928
يزن أكرم عبد اللطيف جراب	ابن السيد أكرم جراب	أردني	1,368,929	1,368,929
جميلة محمد يوسف مسلم	زوجة السيد صالح احميد	فلسطينية	10,000	5,000
لينا عبد الرحيم رضا ارشيد	زوجة السيد صالح احميد	فلسطينية	10,000	5,000

ملكية الإدارة التنفيذية كما في نهاية عام 2012:

الأسماء	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	
		نهاية 2012	نهاية 2011
السيد / عزام عبد الكريم الشوا	فلسطيني	123,696	123,696

ملكية أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 2012/12/31 ومقارنة مع 2011/12/31 فهي كما يلي:

الأقارب	درجة القرابة	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	
			نهاية 2012	نهاية 2011
أمل فايق عاطف الشوا	زوجة السيد عزام الشوا	فلسطينية	70,000	70,000
تامر عزام الشوا	ابن السيد عزام الشوا	فلسطيني	5,200	5,200
نديم عزام الشوا	ابن السيد عزام الشوا	فلسطيني	5,000	5,000
عايده عزام الشوا	ابنة السيد عزام الشوا	فلسطينية	5,000	5,000

آلية إيصال المعلومات إلى المساهمين:

يزود المساهمون بالمعلومات عن البيانات المالية للبنك من خلال التقرير السنوي والذي يرسل إلى كل مساهم بالبريد المسجل المستعجل للإطلاع المسبق قبل انعقاد إجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي والتي يتم من خلالها الإلتقاء بالمساهمين الكرام وعرض نتائج البنك والتقرير المالي والإداري وتقرير مدقق الحسابات، ويتم تزويد فروع البنك المنتشرة في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بإعداد من التقرير السنوي لتكون متوفرة حال طلبها، هذا بالإضافة إلى وجود طاقم متخصص على مدار ساعات الدوام مستعد دائماً لمساعدة المساهمين والإجابة عن أي إستفسار فيما يتعلق بسهم بنك القدس.

وتماشياً مع تحسين مستوى الشفافية والتقليل من المخاطر، قمنا بتطوير صفحة البنك الإلكترونية لتشمل التقرير السنوي بكل تفاصيله ويمكن للمساهمين الإطلاع على صفحة Facebook الخاصة بالبنك والتي تتضمن أحدث وأهم أخبار البنك حيث يمكن من خلال هذه الصفحة التواصل المباشر مع المساهمين.

مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة 240,483 دولار للعام 2012 مقابل 257,217 دولار للعام 2011.

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية:

بلغت رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية 756,020 دولار للعام 2012 مقابل 975,158 للعام 2011.

مسائل إحيلت للتصويت من قبل المساهمين:

لا يوجد.

البيانات المالية:

لا يوجد إختلاف بين البيانات المالية الاولى المفصح عنها بتاريخ 2013/2/14 وبين البيانات المالية المدققة من المدقق الخارجي.

مدقق الحسابات:

قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2012 السادة ديلويت اندوتش/ سابا وشركاهم.

الموعد المتوقع لانعقاد الهيئة العامة:

من المتوقع انعقاد الهيئة العامة في النصف الأول من شهر أيار 2013.



الهاكمية المؤسسية

إنطلاقاً من رؤية البنك الإستراتيجية وإيمان مجلس الإدارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الهاكمية المؤسسية السليمة، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية حول الهاكمية المؤسسية، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الهاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفية الفلسطينية ويضمن الحفاظ على البنك وتميمته





الالتزام بالحاكمة المؤسسية

تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

- رئيس مجلس الإدارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الادارة بالادوار الرئيسية التالية:

- الإشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقا للإستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناء تقوم على أساس الحاكمة المؤسسية بين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الإدارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس خلال الإجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة أعضاء المجلس والمساهمين.

إنطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وإيمان مجلس الإدارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية بالإضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، وإنطلاقاً من رسالة البنك في تقديم أفضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفية الفلسطينية والأطر التشريعية والقانونية النافذة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة آخر التطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

دور رئيس مجلس الإدارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

- الفصل بين منصب رئيس المجلس والمدير العام.
- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب

مسؤوليات مجلس الإدارة

- يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بها.
- مجلس إدارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود آلية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس، وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وتقييمهم بشكل سنوي، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لإدارة شؤون البنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بالاشراف والرقابة على أنشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتطوير اطار عام للإدارة يشمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لإدارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال ومعيار للسلوك والأخلاقيات، وسياسة لإدارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير.
- يقوم أعضاء مجلس إدارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الآليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحاكمة المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنوياً.
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنوياً.
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

آلية عمل مجلس الإدارة

- يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها ويحد أدنى مرة واحدة على الأقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الإدارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة أعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل إجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الإجتماع.
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به من توثيق لكافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

لجان مجلس الادارة

- مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن إدارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية أداء المجلس ومساعدته في إدارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وبكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقريرها الى مجلس الإدارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها.
- يتم تعيين الأعضاء في لجان مجلس الإدارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (أربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامتثال ولجنة

الحاكمة المؤسسية والترشيحات والمكافآت) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً.

اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الإدارة بهدف التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الإدارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام أو من ينوبه، ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا ويرأسها رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من السادة عبد الرحيم جردانه، م. وليد الاحمد وصالح حميد.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية:

- إجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية.
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك.
- التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة.
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل

- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الأخرى قبل عرضها على مجلس الإدارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة.
- توفير الاستقلالية اللازمة لإدارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وأدائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق.
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها.
- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص ترشيح/تعين/ انتهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من إستيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها.
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها.
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه.
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها.

لجنة المخاطر والإمتثال

- تم إنتخاب لجنة المخاطر والإمتثال من ثلاثة أعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام أو من ينوبه، ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل

- على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية إضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة بأعدام هذه الديون.
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الإدارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الإستثمارية وأية تغيرات تطلراً على وضع هذه الاستثمارات.

لجنة التدقيق

- تم إنتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والإدارة المالية، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة الدكتور أمين حداد / ممثل المؤسسة المصرفية وعضوية كل من السيد دريد اكرم جراب وم.عاهد بسيسو.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- الإشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين.

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الأخرى السارية في فلسطين.

لجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام أو من ينوبه، ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً وتتألف اللجنة من الفاضله ربي المسروجي والسيد دريد اكرم جراب والسيد منتصر دواس / ممثل البنك الاستثماري.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وسياسة منح المكافآت المالية حسب القوانين والتعليمات والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة والممارسات السليمة والتأكد من إنشاء علاقة بناءة ما بين إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة وترويج الثقافة المؤسسية التي تشجع على النقد البناء والآراء البديلة وتحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والمرجعية للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بوضع أنظمة وإجراءات محكمة والية إشراف فاعلة وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- مراجعة سنوية لدليل الحاكمية وسياسة منح المكافآت من خلال جهات مستقلة عن الإدارة والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بقواعد ممارسات منح المكافآت الصادرة بهذا الخصوص وتوافقها مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- التأكد من أن سياسات منح المكافآت كافية لإستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك وتحافظ على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة

الممارسات وإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً اللجنة، ويرأس اللجنة السيد لؤي قواس / ممثل صندوق الإستثمار الفلسطيني وعضوية كل من السادة دريد اكرم جراب ومنتصر دواس / ممثل البنك الإستثماري.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية:

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.
- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال.
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل إجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة.

- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول والاطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة.

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة.
- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي.
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفعالية الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك.
- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة والتدقيق.
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى لجنة المراجعة والتدقيق.

دائرة الامتثال

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار في أحدث الأنظمة الآلية العالمية بهذا الخصوص نظامي Filtering و Profiling، وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك، وتنقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والنشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال لتتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007.

- والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالأعمال المصرفية في البنك.
- التوصية الى مجلس الإدارة بمكافآت وبدلات رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك.
- التوصية الى مجلس الإدارة بتعيين المدير العام على ان يتمتع بالشروط التي نصت عليها تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وكذلك المدراء التنفيذيين.
- التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بعين الاعتبار كافة انواع المخاطر التي تعرض لها البنك والموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر والتنسيق مع لجنة المخاطر و/أو دائرة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة.
- تقوم اللجنة بالتأكد من إستقلالية دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي ومن وجود هيكل منح المكافآت المالية المتعلقة بهم.
- التأكد من قيام إدارة البنك بالإفصاح في البيانات المالية السنوية عن المعلومات الخاصة بمنح المكافآت المالية لرئيس واعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا والدوائر الرقابية والموظفين المتعاقد معهم من جهات خارجية. توفير المعلومات والمخلصات لمجلس الادارة والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص.
- يتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنوياً.
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية.
- يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
- تطبيق سياسة الإمتثال في البنك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان إمتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للإمتثال إلى لجنة المخاطر والامتثال/التفذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة المخاطر والإمتثال/ مجلس الإدارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد إتخذت إدارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق، سيولة) ورفضها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الانظمة والمعدات وبناء المواقع البديلة لإدارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث مبنية على اسس سليمة وصحيحة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الادوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SMES وائتمان الأفراد، وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصييل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها.

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والإمتثال على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للأعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- اعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - < التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - < إعداد قاعدة بيانات تاريخه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - < توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

- < تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- < توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بأبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى.

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي

- تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).
- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني.
- تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره.
- حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للإجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين.
- العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:
 - < أي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية.
 - < رأيه حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة.
 - < التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الإدارية الى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده، وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الإمتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك.

العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم.
- يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور.
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اعباءه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.

الشفافية والإفصاح

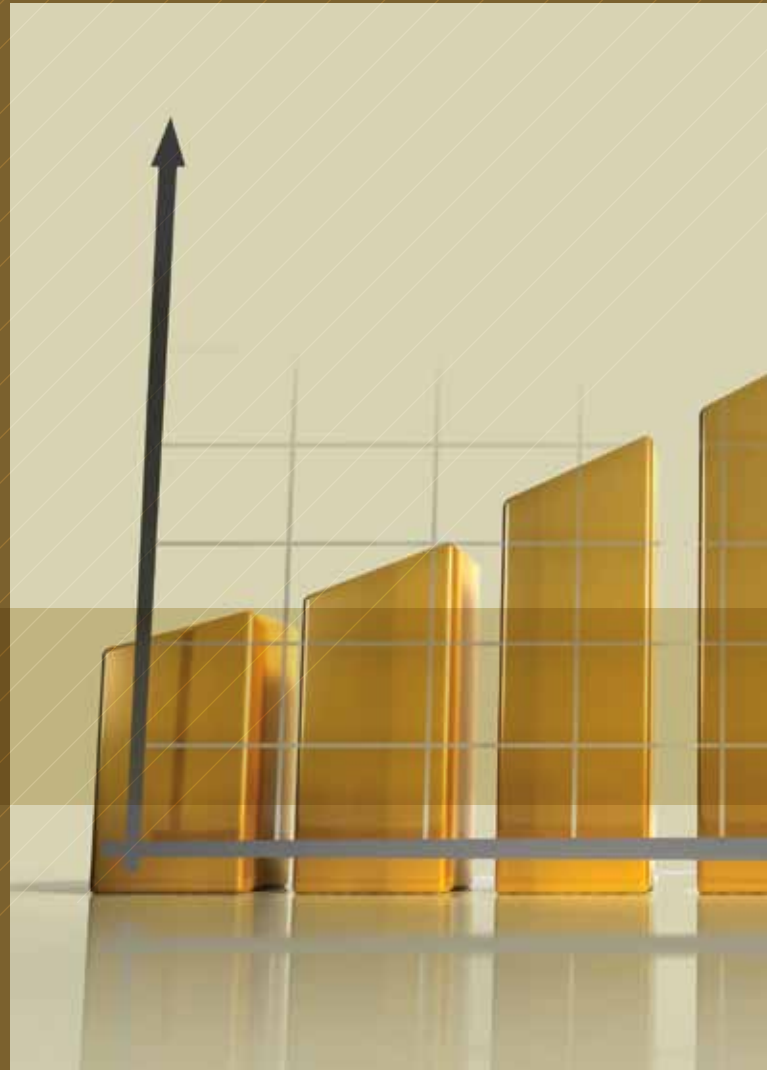
تتطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهداً على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك.



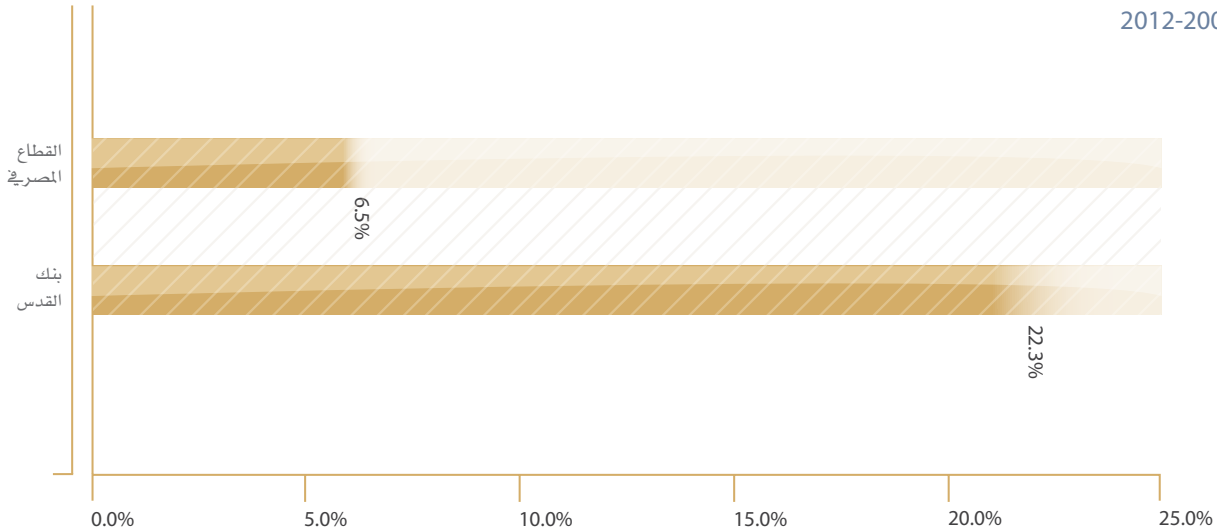
المؤشرات المالية

حقق البنك النتائج المميزة في العام 2012 بالمزيد من النمو في المؤشرات المالية الأساسية وفقاً للإستراتيجية العامة للبنك والتي أدت الى تكريس قوة أوضاع البنك المالية والتنظيمية والنمو الممنهج



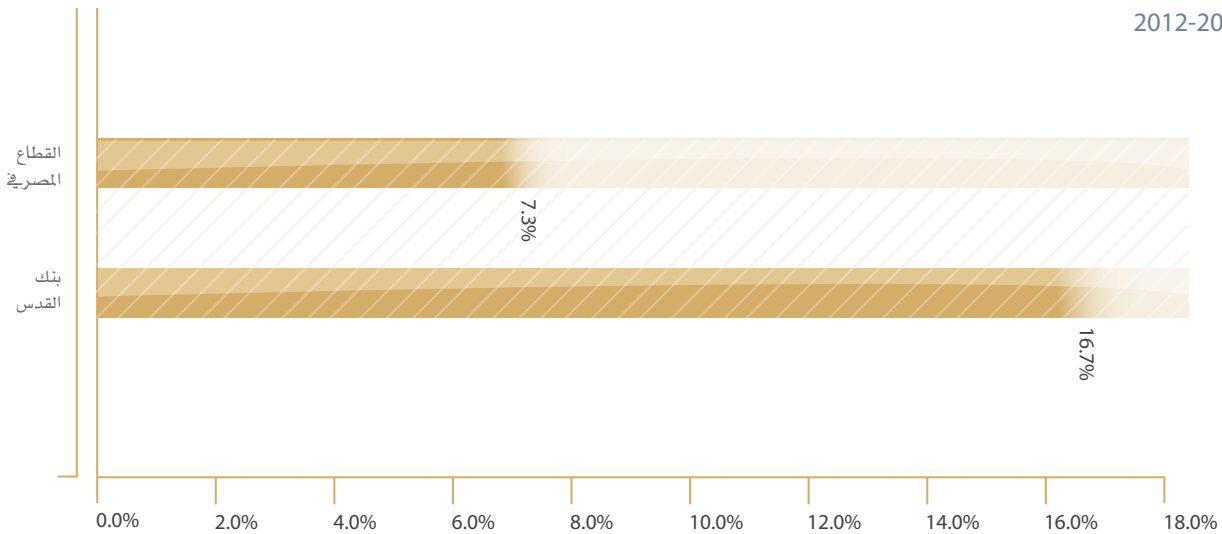
إن المؤشرات المعتمدة والمبينة أدناه، تعكس النمو السنوي المركب ما بين الأعوام 2008-2012 مع أرقام المقارنة للقطاع المصرفي، والتي أدت الى تكريس قوة أوضاع البنك المالية والتنظيمية و النمو الممنهج للبنك تحقيقاً للإستراتيجية الطموحة لمجلس الإدارة والتي أصبحت كحجر الأساس للانتقال للمرحلة الثانية لإستراتيجية النمو المقررة من قبل مجلس الإدارة حيث تم إعتداد معدل النمو السنوي المركب (Compound Annual Growth Rate) أو CAGR كمؤشر أساسي للمقارنة.

ودائع العملاء CAGR 2012-2008

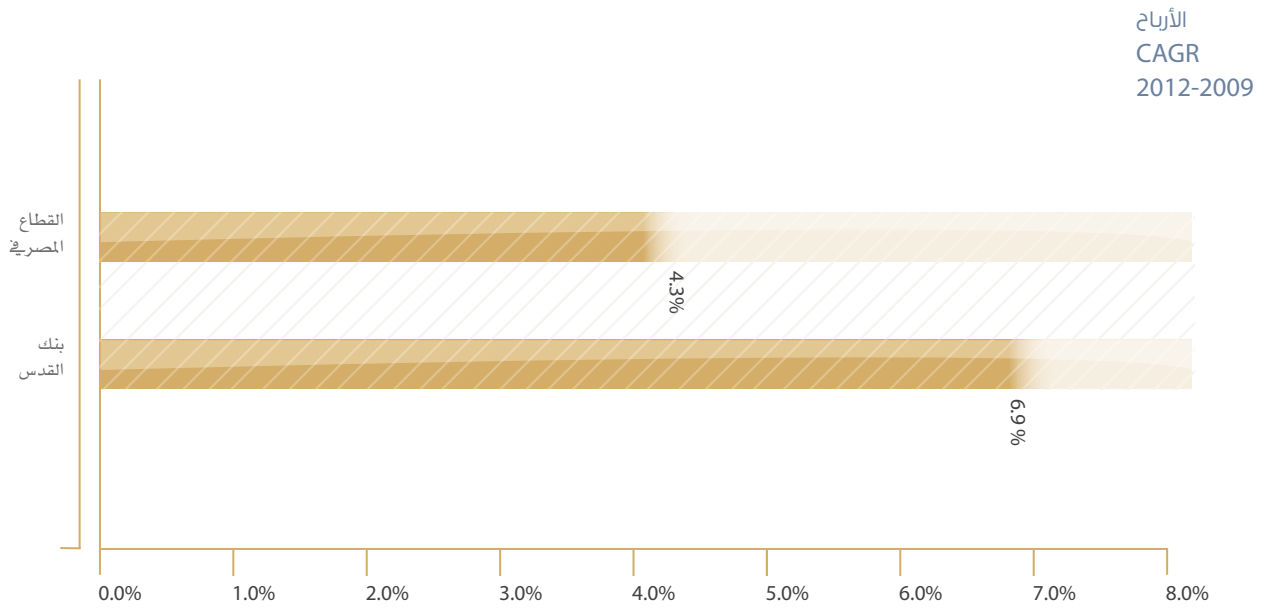


بلغ معدل النمو السنوي المركب للودائع في بنك القدس 22.3% مقارنة مع 6.5% للقطاع المصرفي لنفس الفترة، علماً بأن هذه النسبة قد تجاوزت العديد من البنوك العاملة في فلسطين مما يدل على نجاح إستراتيجية البنك في تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة للعملاء، مما انعكست بزيادة متتالية على مدار السنوات السابقة.

الموجودات CAGR 2012-2009

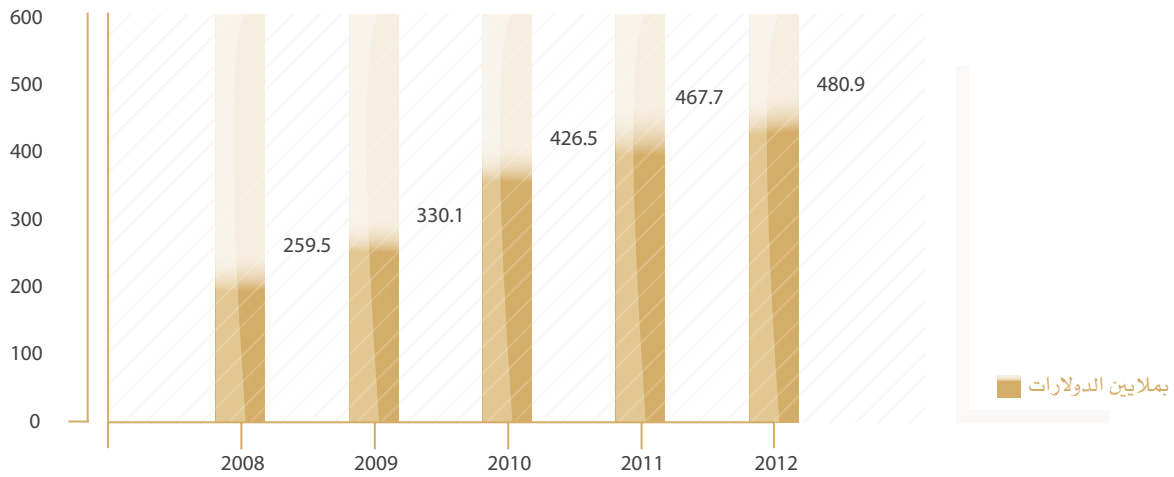


بلغ معدل النمو السنوي المركب للموجودات في بنك القدس 16.7% مقارنة مع 7.3% للقطاع المصرفي لنفس الفترة، مما يدل على إستراتيجية النمو والتوسع الناجحة على مدى الأعوام السابقة والتي جعلت بنك القدس أحد أكبر البنوك المحلية الفلسطينية.



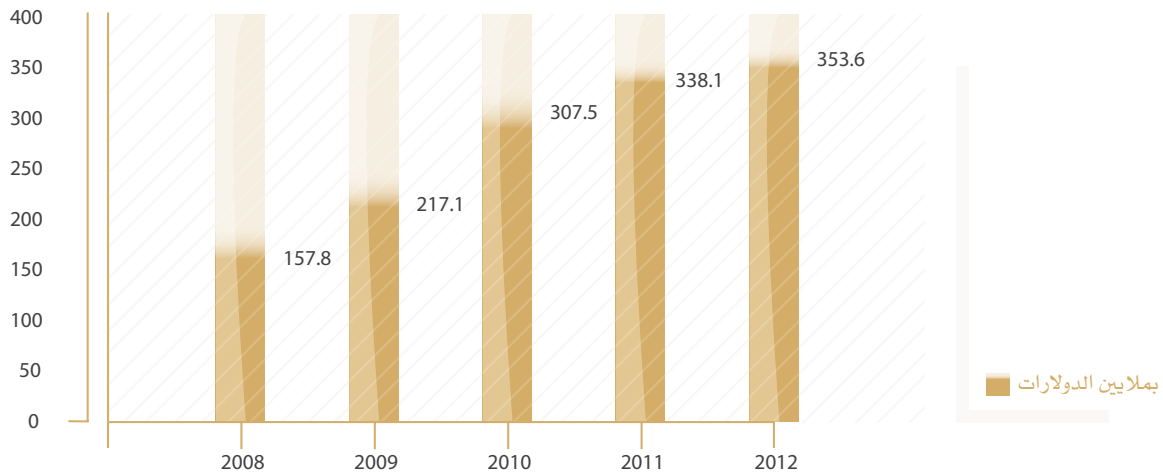
بلغ معدل النمو السنوي المركب للأرباح في بنك القدس 6.9 % مقارنة مع 4.3 % للقطاع المصرفي لنفس الفترة، وهي النتيجة الحتمية للإستثمار المجدي في قطاعات مربحة وذات مخاطر متدنية ويأتي هذا في إطار تحقيق العوائد المجزية للمساهمين.

الموجودات CAGR 16.7%



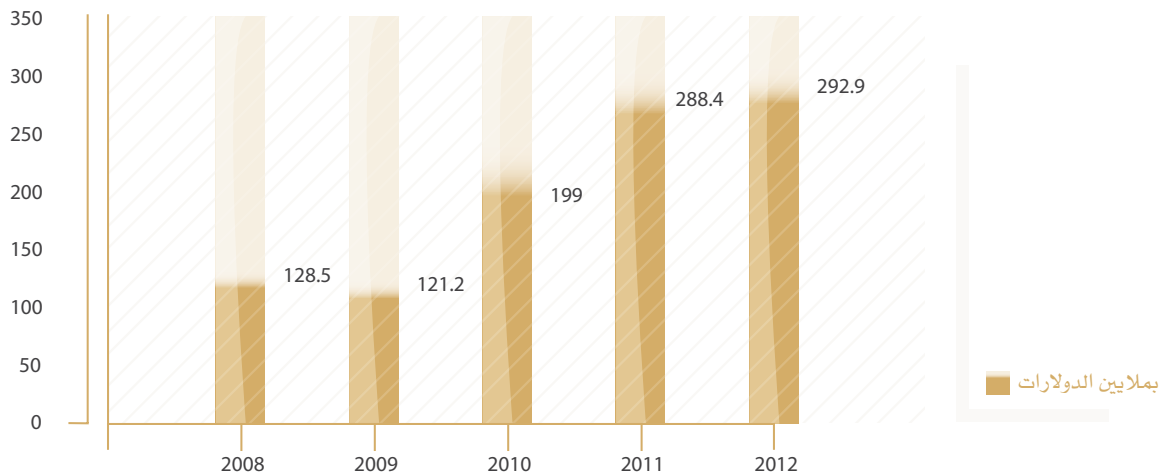
عمل بنك القدس على تنمية العائد على الموجودات من خلال الإستغلال الأمثل والتنوع في الإستثمار مع المخاطر المتعلقة بها ومحاولة السيطرة وتشخيص هذه المخاطر بشكل كبير.

ودائع العملاء CAGR 22.3%



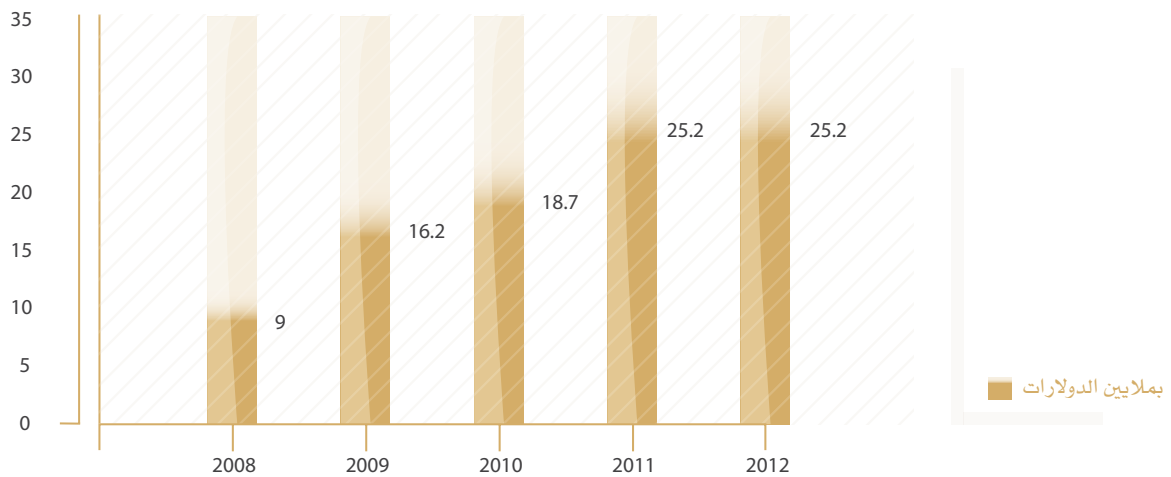
حيث عمل البنك على تنمية ودائع العملاء وتنوع تركيبة الودائع بشكل يسمح ببناء علاقة بين الودائع والتسهيلات وضمن تكلفة تمويل معقولة وبشكل يسمح بإعادة الإقراض ضمن أسعار مريحة للعملاء والبنك على حد سواء.

التسهيلات CAGR 22.9%



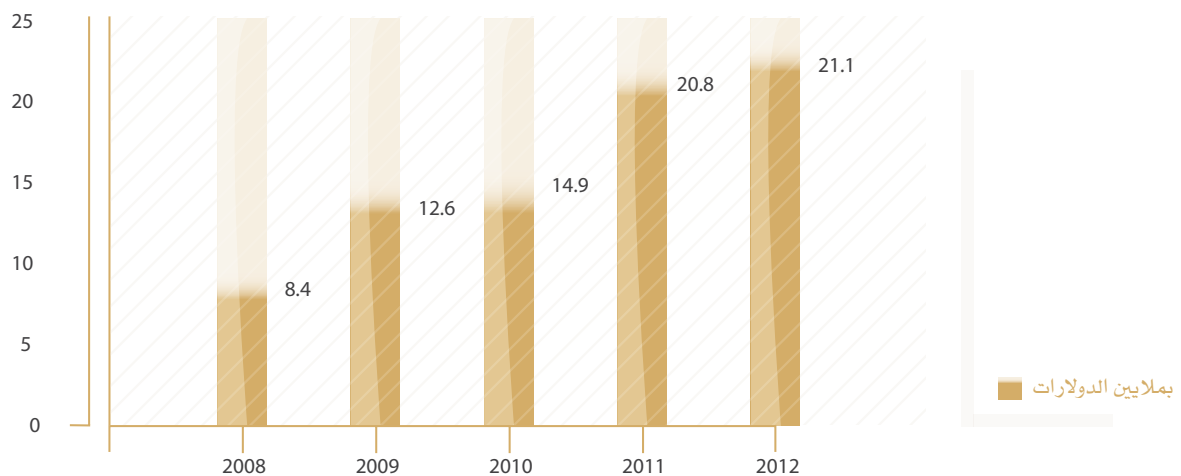
تمت دراسة التسهيلات وبناء خطة العمل الخاصة بإدارة المحفظة بشكل يحقق عائد مناسب ومن خلال إعادة دراسة بعض الملفات وهيكلتها وربط العائد بالمخاطر.

إجمالي الدخل CAGR 29.4%



والنمو المستمر في إجمالي الدخل يعكس تعاظم حجم العمل والتوزيع في مصادر الدخل بين إيرادات تشغيلية وأخرى ما يعكس إستغلال أمثل لموجودات البنك.

الفوائد والعمولات CAGR 25.9%



حيث عمل البنك على تنمية إيرادات العمولات من غير التسهيلات والتي تتمثل في تطوير وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وبما يضمن قدرة البنك على تقديم أفضل تلبي حاجات العملاء ويتكلفه منافسة.



رأس المال البشري

يؤمن بنك القدس أن نموّه المستدام يعتمد على تطوير موظفيه
وتدريبتهم، فلا يألُ جهداً في توجيه الاستثمارات الكفيلة ببناء
مهاراتهم وتمييزها والإرتقاء بها





يدرك بنك القدس أن نمو المستدام يعتمد على تطوير موظفيه وتدريبهم، فلا يألُ البنك جهداً في توجيه الإستثمارات الكفيلة ببناء مهاراتهم وتنميتها والإرتقاء بها، فقد أطلق البنك خلال العام 2012 العديد من الدورات التدريبية في كافة المجالات المصرفية، بغية تعزيز الثقافة المرتكزة على خدمة العملاء وضمان الوفاء باحتياجاتهم وضمان التفوق والتميز في تقديم الخدمات لهم. وفضلاً عن ذلك، باشر البنك بتطوير خبراته في مجال المخاطر والإمتثال من أجل المحافظة على جهوزيته وإطلاعه الدائم على كافة المستجدات التي تطرأ على الإجراءات الإدارية المرعية فيها، وذلك بما ينسجم من تركيز سلطة النقد الفلسطينية على هذه المجالات ومن أجل ضمان تطبيق أنظمة الرقابة المالية المناسبة التي تكفل تقليص المخاطر وأعمال التزوير. كما شهدت برامج التدريب المستمر الداخلية التي نفذها فريق من خبراء البنك تقدماً ملموساً خلال العام 2012، حيث تطرقت هذه البرامج إلى مجالات متنوعة ومتعددة تحتاج إلى التطوير والتحديث الدوريين. ويزخر البنك بالعديد من الخبرات ممن يكرسون خبراتهم الريادية في توجيه وتدريب فريق متخصص من الموظفين.



يدرك البنك أهمية الإحتفاظ بموظفيه الذين يتمتعون بالمواهب والمهارات الفريدة من خلال إدارة الأداء الفعال والمتخصص، فهو يؤمن برأس ماله البشري. ففي العام 2012، صمم البنك ونفذ خطط مدروسة تستهدف إسناد فريقه ودعمه في مواصلة العمل الحثيث على إضفاء قيمة فريدة وخبرات مالية لموظفيه. و يخضع كل موظف للمساءلة عن الأعمال التي يؤديها ويحظى بالمكافأة المناسبة لقاء إسهامه في النتائج التي يحرزها البنك. كل هذا ضمن للبنك تحقيق إنتاجية عالية على جميع المستويات والإلتزام بالثقافة التي تركز على الأداء. وقد أسهمت تقييمات الأداء السنوية، إلى جانب البرامج التدريبية الخارجية والداخلية التي تميزت بشموليتها، في تركيز إستراتيجية رأس المال البشري وتوجيهها نحو تطبيق أعمال التطوير الأفقية والعمودية والنجاح في زيادة نسبة الترفيات الداخلية بين الموظفين.

وقد أسهمت هذه السياسة في ترسيخ ثقافة بنك القدس التي تفسح المجال أمام كل موظف من موظفيه للمشاركة والمساهمة في قصة النجاح التي يسطرها البنك بفخر وإعتزاز.

المؤهل العلمي	العدد
دكتوراه	1
ماجستير	19
بكالوريوس	287
دبلوم معهد	66
توجيهي	29
دون التوجيهي	51

بلغ عدد موظفي البنك 452 موظف/ة لعام 2012 مقارنة بـ 448 في عام 2011



المسؤولية المجتمعية

مسؤوليتنا المجتمعية تهدف إلى مساندة ودعم شرائح المجتمع وذلك من خلال رعاية ودعم أنشطة مدروسة ومنظمة ومتنوعة وتستمد قوتها من طبيعتها الاختيارية، آخذين بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة



لا نعتمد في بناء سمعتنا على مركزنا المالي فحسب بل نسعى الى تبني أفضل مبادئ وممارسات الاستثمار في العاملين، والوعي البيئي، ومجارية الفقر وتحسين الخدمات والمنتجات والجودة والابتكار في العلاقات المتميزة والتي من شأنها ان تؤدي الى زيادة دمج وتقوية البنك في المجتمع المحلي وتحسين نوعية الظروف المعيشية في المجتمع ككل وتقليل التلوث بأساليب تخدم البنك والمجتمع معاً.

مسؤوليتنا المجتمعية تهدف إلى النظر إلى مصالح المجتمع، وذلك من خلال رعاية ودعم أنشطة مدروسة ومنظمة ومنوعة في جوهرها شي أدبي ومعنوي وتستمد قوتها من طبيعتها الاختيارية. آخذين بعين الاعتبار الاضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

التعليم

إن الحياة مزيج من العلم والعمل بكد وتعب وكفاح حيث يمنح التعليم المجتمع تحرراً من مخلفات الجهل والفقر والمرض جميعاً، وإذا أردنا الوصول إلى ذلك المستوى فلا بد أن نبذل جهداً مقصوداً ومنظماً من أجل تطوير المعارف والمعلومات من خلال التعليم والقراءة والاطلاع ولذلك فقد أولى البنك اهتماماً بانشطة المدارس والمعارف والثقافة والكتاب. وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$4,238.



المبلغ بالدولار	التعليم
324	رعاية يوم دراسي في مدرسة دير الغضون - عتيل
811	رعاية مهرجان التوأمة الداخلية للمدارس والذي أقامته مديرية تربية وتعليم محافظة بيت لحم
108	تقديم هدايا في حفل تكريم أوائل الطلبة لمدرسة الحاجة نظمية داود الاساسية - عتيل / طولكرم
400	رعاية حفل تكريم طالبات مدرسة بنات زنوبيا الاساسية - طولكرم
1000	رعاية الحفل الختامي للمدرسة الإسلامية الأساسية للذكور التابعة لجمعية التضامن الخيرية / نابلس
324	رعاية الحفل الختامي لتكريم الطلبة المتفوقين لمدرسة الاسراء التابعة لصندوق زكاة طولكرم
270	رعاية حفل تكريم أوائل الطلبة لمدرسة ذكور سلفيت
1000	رعاية حفل تكريم طلبة التوجيهي والذي أقامته جمعية عنبتا الزراعية

الصحة

ترتبط زيادة الامراض باسلوب الحياة وقلة النشاط البدني والعادات الغذائية السيئة وهذا المجال ليس فقط في فلسطين بل بجميع دول العالم لذا يشجع البنك مختلف الأنشطة الرياضية والأندية الفلسطينية ، ويقدم ضمن إمكانياته المتواضعة كل دعم مستطاع لحياة صحية افضل للجميع. وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$6,270.



المبلغ بالدولار	الصحة
270	دعم لطباعة دفاتر مواعيد ومراجعة مرضى السكري لجمعية أصدقاء مرضى السكري - طولكرم
5000	رعاية المؤتمر الاول لزراعة الاسنان في فلسطين والذي أقامته الجمعية الفلسطينية لزراعة الاسنان
1000	تبرع لمساعدة السيد ز/ف في علاج إبنه

الطفولة والشباب

يمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي ، حيث قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0 - 14) سنة نهاية العام 2011 (40.8 %) من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية بينما نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر قدرت نسبتهم في نفس العام بحوالي (2.9 %) لذا يعي البنك أهمية فئة الطفولة والشباب ويقدم لهم كل العون والمساعدة. وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$5,516.



المبلغ بالدولار	الطفولة والشباب
2405	رعاية اليوم الطبي لجمعية رعاية الطفل الفلسطيني اليتيم المريض / بيت لحم
811	رعاية المخيم الصيفي لجمعية فلسطين الغد للطفولة والفرح
300	رعاية المخيم الصيفي للأطفال لجمعية السيدات لرعاية الطفل - بيت جالا
2000	رعاية معرض فلسطين الشباب 2012 «أشعة للحرية» / القدس

المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة

الآليات والوسائل التي تدمج فيها منشآت الأعمال اهتماماتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية ضمن قيمها وثقافتها المؤسسية، وآليات صنع قراراتها، وذلك في إطار من الشفافية والمحاسبية، ربما يكرس لممارسات مثلى تعظم الثروة وتطور المجتمع، وتحقق التنمية المستدامة». ومن هذا الباب جاء اهتمامنا بالوعي البيئي والمساهمة في الحفاظ على البيئة من ملوثاتها المدمرة، حتى ينعم الجميع ببيئة صالحة للسكن مع المحافظة على موجوداتها، واستغلالها الاستغلال الأمثل حتى نحقق مفهوم التنمية المستدامة التي تخدمنا إلى ما لا نهاية وشاركنا في الحدث البيئي الأكبر وهو ساعة للأرض الذي يصادف آخر سبت من شهر آذار من كل عام.

لقد زاد الإهتمام بالبيئة وعناصرها المختلفة تبعاً لزيادة أعداد السكان بشكل كبير، وزيادة مخلفاتهم الصلبة وغير الصلبة في التأثير على مكونات الكرة الأرضية، كما أثر التلوث بمفاهيمه المختلفة على صحة البيئة والإضرار بها كثيراً، وأصبحت مصادرها الأساسية معتلة بما أصابها من مشكلات أثرت على سلامة الكائن الحي وديمومة حياته. إن مفهوم المسؤولية المجتمعية الشامل والذي عرّف وفقاً لما حدده البنك الدولي لقطاع الأعمال «بأنه التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في وقت واحد، بما يعني تفعيل



ساعة الأرض أكبر حملة بيئية تطوعية في العالم، جاءت عام 2012 تحت شعار **«سأفعل، إذا فعلت أنت»** للبرهنة على أن لكل منا القدرة على تغيير العالم الذي نعيش فيه. حيث اتخذت ساعة الأرض خطوة كبيرة ومنحى أوسع يتعدى الدعوة إلى إطفاء الأنوار فقط، لتفتح الفرصة أمام الجميع للمشاركة في هذا العمل البيئي العالمي.

بدأت ساعة الأرض كفعالية في مدينة واحدة في عام 2007، وقد اتسع مداها منذ ذلك الحين لتصل إلى 5251 مدينة في العالم وإلى ما يقدر بـ 1,8 مليار شخص في 135 دولة عبر القارات السبعة. «أعطت حملة سأفعل إذا فعلت أنت كل فرد الفرصة لإلهام أصدقائهم وزملائهم وجيرانهم وتشجيعهم على تبني أفعال مستدامة، ليس فقط خلال ساعة الأرض، ولكن لما بعد ساعة الأرض أيضاً».

تمحورت فكرة «سأفعل إذا فعلت أنت» حول عقد أو تعهد إجتماعي يجمع طرفين - ليربط فرد أو شركة أو مؤسسة بوعده وتعهد، ويربط أصدقائهم، وعائلاتهم وعملائهم بتعدي ما- وذلك لتوحيدهم وراء هدف بيئي واحد. ويمكن للتعهد بأن يتخذ أي شكل من الأشكال، مثل الالتزام بالتدوير، أو استخدام الأضواء الموفرة للطاقة، أو الالتزام بفصل شواحن الهواتف المتحركة عند عدم استخدامها.

المبلغ بالدولار	بيئة
2000	رعاية مخيم صيفي بيئي بالتعاون مع وزارة شؤون البيئة UNDP واتحاد الشباب الفلسطيني

الإغاثة

يستشعر البنك أهمية هذا الدور لإغاثة الفئات المتضررة في المجتمع نتيجة للأحداث الطارئة فمن خلاله استطاع البنك تقديم الخدمات والمساعدات الفورية للعديد من المحتاجين والمعوّزين، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$34,254.



المبلغ بالدولار	إغاثة
4054	إقامة حفل إفطار في مقر جمعية أصدقاء دار الأيتام الإسلامية في العيزرية
30200	التبرع بقيمة أجر يوم عمل من موظفي البنك لإغاثة أهلنا في غزة وتبرع البنك بمبلغ مماثل

التنمية

تهدف مشاركة بنك القدس في مثل هذه الأنشطة الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية وإحداث تغييرات وتحفيز واستثمار كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$98,649.



المبلغ بالدولار	تنمية
541	رعاية دورة للدفاع المدني والتي أقامتها بلدية عنتابا
108	التبرع لعمل مقاعد ومظلات لمدرسة قراوة بني حسان
10000	رعاية معرض نابلس للأثاث والمفروشات والذي أقامته غرفة تجارة وصناعة نابلس
20000	تقديم الرعاية الذهبية لمؤتمر الإستثمار - طولكرم
5000	المشاركة في الحملة التسويقية لغرفة تجارة طولكرم
3000	رعاية إحتفاليات الصحفيين الفلسطينيين تحت عنوان «يوم الحرية العالمي للصحافة» والذي أقامته نقابة الصحفيين
50000	التبرع لتشيد وبناء ميدان عزيز شاهين في منطقة الماصيون - رام الله
10000	تقديم الرعاية الذهبية لمهرجان الجوافا - قلقيلية

يهدف البنك من خلال رعايته لمل هذه الأنشطة الى دعم المؤسسات الثقافية والجهات ذات العلاقة، وذلك لأجل تعزيز شراكة الفرد مع بقية أفراد مجتمعه وتمثل الرابط التي تربط جميع أفرادهم، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$7,784.



المبلغ بالدولار	ثقافة
270	رعاية حفل عيد الأم في دار المسنين في بلدة عصيرة
500	رعاية حفل عيد الام الذي أقامه نادي شباب رام الله
270	رعاية حفل إحياء ذكرى النكبة والذي أقامته اللجنة الشعبية لخدمات مخيم الفارعة
5000	رعاية مهرجان فوانيس رمضان السنوي للتراث والفنون الذي أقامته جمعية المسرح الشعبي لفنون الأداء والتدريب
1000	رعاية الاحتفال الخاص بالذكرى الخامسة عشر لتأسيس جمعية التعاون الثقافي الخليل - فرنسا « تحت عنوان 5 أعوام من السياحة البديلة»

الإحتياجات الخاصة

شملت هذه الأنشطة العديد من الموهوبين والمرضى والمعوقين والحوامل والمسنين كونها تختلف عن إحتياجات باقي أفراد المجتمع نظراً لطبيعة هذه الإحتياجات والخصائص التي تتسم بها كل فئة منهم، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$2,838.



المبلغ بالدولار	رعاية ذوي الإحتياجات الخاصة
1000	التبرع بجهاز حاسوب وطابعة لجمعية عقابا لذوي الاحتياجات الخاصة
541	رعاية مخيم صيفي لذوي الإحتياجات الخاصة والذي أقامته بلدية عصيرة الشمالية
135	تبرع لمساعدة السيد م/ع للعلاج
162	تقديم عدد من الطواقي تحمل شعار البنك لنشاط أقامته جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية وذلك ضمن مخيم صيفي لذوي الإحتياجات الخاصة في قفين - عتيل / طولكرم
1000	رعاية مخيم صيفي لذوي الإحتياجات الخاصة من فئة الإعاقة العقلية الذي أقامته جمعية النهضة النسائية

الرياضة <

تنوعت مشاركة البنك في الأنشطة الرياضية سواء كانت ترفيهية أو منافسة أو تطوير مهارات أو دعم أندية رياضية، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$2,905.



المبلغ بالدولار	رياضة
1500	رعاية أسبوع نادي بيت لحم الرياضي
270	التبرع لنادي دير استيا الرياضي - زي رياضي
135	رعاية المهرجان الرياضي المركزي - مدرسة بنات بديا الاساسية
1000	رعاية حفل مرور «11» عاماً على تأسيس شبكة أطلس سبورت في غزة

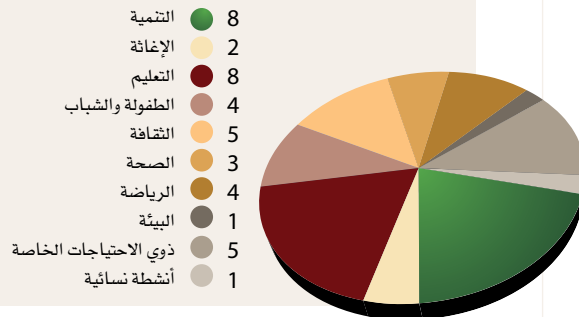
< أنشطة نسائية

ساهم البنك في دعم النشاط النسوي وحرص على المشاركة في الفعاليات بهدف تعزيز دور المرأة الإيجابي والتطوعي، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$500.

المبلغ بالدولار	نشاطات نسائية
500	رعاية نشاطات لجمعية ملتقى سيدات الشيخ جراح/ القدس

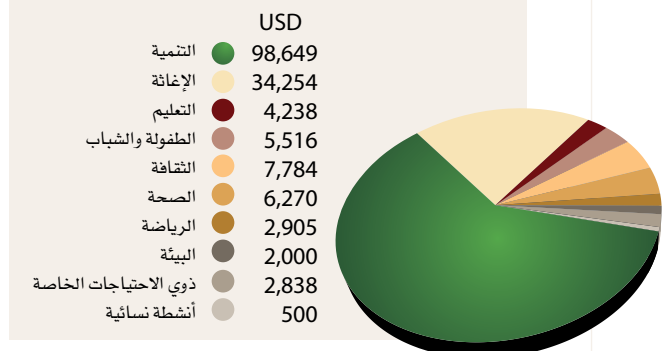
نموذج نشاطات البنك في المسؤولية الاجتماعية للعام 2012

عدد المؤسسات الشريكة



بلغ مجموع عدد المؤسسات الشريكة لبنك القدس في العام 2012 نحو 41

قيمة المساهمة



بلغ مجموع مبالغ مساهمات بنك القدس في العام 2012 نحو \$164,954



البيانات المالية

البيانات المالية وتقرير مدقق حسابات المستقل كما في 13 كانون الأول 2012







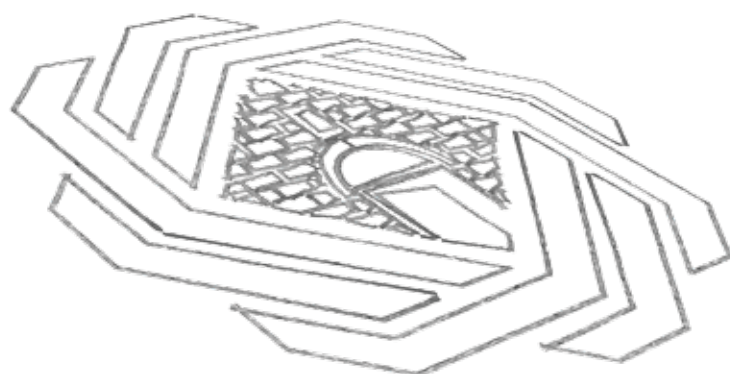
بنك القدس Quds Bank

(شركة مساهمة عامة محدودة)

رام الله – فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

31 كانون الأول 2012



المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل	78
قائمة المركز المالي	80
قائمة الدخل	81
قائمة الدخل الشامل	82
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	83
قائمة التدفقات النقدية	84
إيضاحات حول القوائم المالية	85



ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) / سابا وشركاهم
عمارة المشرق للتأمين
حي النهضة، الماصيون
صندوق بريد: ٤٤٧
رام الله، فلسطين

هاتف: ٤٧١٤ ٢٢٩٥ (٠) ٩٧٠
فاكس: ٤٧٠٢ ٢٢٩٨ (٠) ٩٧٠
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مساهمي بنك القدس (ش.م.ع) المحترمين
رام الله - فلسطين

مقدمة

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك القدس (شركة مساهمة عامة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وكل من قوائم الدخل و الدخل الشامل و التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات إيضاحية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا، لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لبنك القدس (ش.م.ع) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.



التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية وأن القوائم المالية المرفقة تتفق مع تلك السجلات. لم يرد إلى علمنا ما يدعونا الاعتقاد بوقوع أية مخالفات لأحكام قانون المصارف رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ أو التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية أو لأحكام قانون الشركات رقم (١٢) لسنة (١٩٦٤) أو للنظام الأساسي للبنك بحيث يمكن أن يكون لها أي تأثير جوهري على أعمال البنك أو على مركزه المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢، هذا وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والايضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا.

سأباً وشركاهم

رام الله - فلسطين
٣١ آذار ٢٠١٣

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2012

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	إيضاح	الموجودات
79,397,834	108,629,228	4	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
60,792,655	35,175,886	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	138,293	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
288,376,020	292,863,010	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
-	6,696,886	8	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
6,630,084	-	9 / أ	موجودات مالية متوفرة للبيع
-	980,000	10	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
872,708	-	9 / ب	استثمارات في شركات تابعة
19,250,122	19,320,344	11	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
424,493	931,727	12	موجودات ضريبية مؤجلة
33,058	31,296	13	موجودات غير ملموسة
11,903,203	16,140,123	14	موجودات أخرى
467,680,177	480,906,793		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية:

			المطلوبات
45,651,596	25,000,000	أ / 15	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
21,134,551	34,214,897	ب / 15	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
315,726,133	334,256,777	16	ودائع العملاء
22,345,206	19,350,334	17	تأمينات نقدية
2,109,696	2,796,452	18	مخصصات متنوعة
2,585,203	2,586,621	19	مخصص الضرائب
3,549,046	4,716,026	20	مطلوبات أخرى
413,101,431	422,921,107		مجموع المطلوبات

			حقوق الملكية
50,000,000	50,000,000	21	رأس المال المدفوع
3,000,000	3,000,000		علاوة إصدار
1,957,129	2,283,922	22	الاحتياطي القانوني
224,912	224,912	22	الاحتياطي الإختياري
4,482,439	4,491,253	22	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,347,892	1,838,081	22	احتياطي التقلبات الدورية
(1,117,385)	(1,321,556)	9 / ج	احتياطي القيمة العادلة
(5,316,241)	(2,530,926)		خسائر متراكمة (قائمة-ج)
54,578,746	57,985,686		صافي حقوق الملكية
467,680,177	480,906,793		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح
2011	2012	
18,981,888	20,715,122	23
(3,320,237)	(4,542,581)	24
15,661,651	16,172,541	
5,141,115	4,966,521	25
20,802,766	21,139,062	
1,791,659	2,117,796	
121,971	12,384	26
1,250,320	1,309,037	7
690,457	2,432	
559,339	669,472	27
25,216,512	25,250,183	
المصروفات:		
8,991,854	10,304,895	28
5,293,072	6,079,164	29
1,804,727	1,209,991	7
931,252	878,405	18
1,651,761	2,247,037	
12,052	-	30
-	20,000	18
18,684,718	20,739,492	
6,531,794	4,510,691	
	507,234	12
(1,950,000)	(1,750,000)	19
4,581,794	3,267,925	
0.092	0.065	37

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(قائمة-ج)

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
4,581,794	3,267,925	الربح للسنة
		يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر
(378,462)		صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع
	(32,888)	صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
4,203,332	3,235,037	اجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

(قائمة-د)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

صافي حقوق الملكية	خسائر متراكمة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي التقلبات الدورية	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	الاحتياطي الاختياري	الاحتياطي القانوني	علاوة إصدار	رأس المال المدفوع	31 كانون الأول 2012:
54,578,746	(5,316,241)	(1,117,385)	1,347,892	4,482,439	224,912	1,957,129	3,000,000	50,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2012
173,335		173,335							التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع حتى 30 حزيران 2012
(1,432)	343,186	(344,618)							أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (إيضاح-38)
54,750,649	(4,973,055)	(1,288,668)	1,347,892	4,482,439	224,912	1,957,129	3,000,000	50,000,000	الرصيد المعدل
3,267,925	3,267,925								ربح سنة 2012
(32,888)		(32,888)							صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
3,235,037	3,267,925	(32,888)	-	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
--	(825,796)		490,189	8,814		326,793			المحول الى الاحتياطيات
57,985,686	(2,530,926)	(1,321,556)	1,838,081	4,491,253	224,912	2,283,922	3,000,000	50,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2012
50,433,196	(7,375,308)	(681,141)	660,623	3,105,160	224,912	1,498,950	3,000,000	50,000,000	31 كانون الأول 2011:
4,581,794	4,581,794								الرصيد في 1 كانون الثاني 2011
(378,462)	-	(378,462)	-	-	-	-	-	-	ربح سنة 2011
4,203,332	4,581,794	(378,462)	-	-	-	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
(57,782)		(57,782)							إجمالي الدخل الشامل الآخر
-	(2,522,727)		687,269	1,377,279		458,179			المحول لبيان الدخل من التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمار
54,578,746	(5,316,241)	(1,117,385)	1,347,892	4,482,439	224,912	1,957,129	3,000,000	50,000,000	المحول الى الاحتياطيات
									الرصيد في 31 كانون الأول 2011

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(قائمة-هـ)

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل:
6,531,794	4,510,691	الربح للسنة قبل الضرائب
		تعديلات:
1,651,761	2,247,037	إستهلاكات وإطفاءات
1,804,727	1,209,991	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
931,252	878,405	مخصص تعويض نهاية الخدمة
(66,629)	20,000	المحرر من مخصص قضايا مقامة ضد البنك
(11,850)	(4,226)	المحرر من مخصص الإجازات
38,372	6,292	خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع
(690,457)	(2,432)	ارباح استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
10,188,970	8,865,758	
		التغير في الموجودات والمطلوبات:
(4,749,805)	157,208	(الزيادة) في الاحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد
8,916,055	-	الزيادة (النقص) في أرصدة بنوك ومؤسسات مصرفية
(91,230,082)	(5,696,981)	(الزيادة) النقص في التسهيلات الائتمانية المباشرة
11,246,781	(4,236,920)	النقص (الزيادة) في أرصدة موجودات أخرى
500,000	7,654	الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
28,510,383	18,530,644	الزيادة في ودائع العملاء
2,035,419	(2,994,872)	الزيادة في التأمينات النقدية
(3,489,144)	1,171,206	(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى
(38,071,423)	15,803,697	صافي التدفق (الاستخدام) النقدي من عمليات التشغيل قبل التعويضات والضرائب المدفوعة
(335,809)	(211,649)	التعويضات المدفوعة للموظفين
(750,000)	(1,748,582)	الضرائب المدفوعة
(39,157,232)	13,843,466	صافي التدفق (الاستخدام) النقدي من عمليات التشغيل بعد التعويضات والضرائب المدفوعة
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:
(9,127,137)	(2,338,290)	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
804,807	-	العائد من بيع أوراق مالية
-	872,708	العائد من بيع استثمارات في شركات تابعة
(364,489)	(1,052,372)	استثمارات في أوراق مالية
2,173,618	25,225	العائد من استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
(6,513,201)	(2,492,729)	صافي (النقص) في النقد من عمليات الاستثمار
(45,670,433)	11,350,737	صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
89,477,063	43,806,630	النقد وما في حكمه في بداية السنة
43,806,630	55,157,367	النقد وما في حكمه في نهاية السنة (إيضاح 35)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

1. عام:

- « تأسس بنك القدس بتاريخ 2 نيسان 1995 كشركة مساهمة عامة محدودة في غزة تحت رقم 563200880 برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي مقسم إلى 20,000,000 سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي واحد لكل سهم وبتاريخ 20 آب 2005 تم رفع رأس المال بقيمة 5,000,000 دولار أمريكي في اكتتاب خاص، وبذلك أصبح رأسمال البنك 25,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم. بتاريخ 26 حزيران 2006 قررت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي رفع رأس المال بقيمة 25,000,000 دولار أمريكي ليصبح رأسمال البنك 50,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم.
- « قررت الهيئة العامة غير العادية باجتماعها المنعقد بتاريخ 5 حزيران 2011 زيادة رأس مال البنك إلى مائة مليون دولار وتكليف مجلس الإدارة لتنفيذ ذلك خلال السنوات القادمة وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية ذات الاختصاص.
- « باشر البنك نشاطه المصرفي بتاريخ 18 كانون الثاني 1997 ويعمل حالياً من خلال إدارته العامة وفروعه السبعة عشر في كل من الماصيون، العيزرية، نابلس، نابلس الجديد، بيت جالا، رام الله، البيرة، سلفيت، طوباس، الخليل، جنين، عتيل، أريحا، طولكرم، قلقيلية، غزة وغزة الرمال بالإضافة إلى خمسة مكاتب في كل من جامعة النجاح وبيت لاهيا وعنتبا وبديا ومكتب فندق الموفتبيك. إن العنوان المسجل للبنك (الإدارة العامة وفرع الماصيون) هو: الماصيون - رام الله، ص.ب. 2471.
- « يزاول البنك الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات والإعتمادات المستندية بما يتفق والأهداف الاستثمارية للبنك، كما يتقبل الودائع من الجمهور للأجل المتوسطة والطويلة، بالإضافة إلى الحسابات الجارية كما ويمارس المتاجرة في العملات المختلفة بيعاً وشراء.
- « يخضع البنك لقانون المصارف الفلسطيني وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- « أسهم البنك مدرجة للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- « بلغ عدد موظفي البنك (452) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2012 و (448) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2011.

2. القوائم المالية وأسس إعدادها:

- « تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- « تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- « إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- « تشمل القوائم المالية المرفقة على القوائم المالية لفروع البنك والقوائم المالية للإدارة العامة في رام الله، وقد تم تجميع القوائم المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع المذكورة. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع تظهر ضمن الموجودات / المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي المرفقة.
- « تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في الجلسة رقم (1) لسنة 2013 بتاريخ 21 آذار 2013، هذا وسوف يتم عرض هذه القوائم المالية على الهيئة العامة للمساهمين في إجتماعهم العادي القادم للموافقة عليها.
- « إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم إتباعها في السنوات السابقة باستثناء ما هو مبين أدناه :

- التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الأدوات المالية» الصادرة بتشريع الثاني 2009 والمعدل بتشريع الأول 2010.
- قام البنك في 1 تموز 2012 وبناء على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في إعداد القوائم المالية والمتعلق بقياس وتبويب الموجودات المالية وفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار، وعليه لم يتم تعديل أرقام المقارنة للفترة السابقة.
- أوجد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الأدوات المالية» متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية على النحو التالي:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) قياس جميع الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39): «الاعتراف

و القياس» بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، وعلى وجه التحديد، الاستثمارات المحتفظ بها ضمن نماذج أعمال تهدف الى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم والتي تقاس بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة، كما يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى (أدوات الملكية والدين) بقيمتها العادلة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة.

إن تفاصيل أثر إتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مدرجة في الإيضاح رقم (38) حول القوائم المالية المرفقة.

3. أهم السياسات المحاسبية:

أ. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة:

صدر خلال السنة الحالية المنتهية في 31 كانون الأول 2012 معايير دولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات جديدة منها ما هو ساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2012 ومنها ما لم يسري مفعوله بعد وإنما يسري مفعوله اعتباراً من تاريخ الأول من كانون الثاني 2013 وما بعده، كما صدرت تعديلات على بعض المعايير خلال السنة منها ما هو ساري المفعول على السنة الحالية ومنها ما هو مؤجل سريان مفعوله لما بعد 31 كانون الأول 2012، هذا، وقد تبني البنك كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات السارية المفعول وتم أخذها بعين الاعتبار في تحضير القوائم المالية المرفقة ولم يكن لذلك أي تأثير على المبالغ والايضاحات في هذه القوائم المالية. من جهة ثانية، فإن إدارة البنك تتوقع أن تتعاطى مع كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات غير السارية المفعول بعد وأن تتبنى تطبيقها بتاريخ سريان مفعولها ولا تتوقع إدارة البنك أن يكون لذلك آثار مادية وجوهرية على القوائم المالية للبنك. أن تفاصيل هذه المعايير مدرج في الإيضاح رقم (41).

ب. أهم السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية:

1. الأدوات المالية:

أ. تاريخ الاعتراف بالأدوات المالية

إن مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي يشترط تسليمها خلال فترة زمنية محددة بموجب لوائح أو أعراف السوق يتم الاعتراف بها في تاريخ السداد، ويتم الاعتراف بالودائع والأرصدة المستحقة للبنوك والعملاء والقروض في تاريخ استلام النقد من قبل البنك أو الإقراض للعملاء.

ب. الاعتراف المبدئي للأدوات المالية

يتم تصنيف الأدوات المالية مبدئياً بناءً على الغرض الذي من أجله يتم شراء الأدوات المالية وعلى خصائصها المميزة، ويتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها أية تكاليف شراء أو إصدار مباشرة في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تسجل بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ج. التسهيلات الائتمانية المباشرة - بالصافي

إن التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية بمبالغ ثابتة أو دفعات محددة وذات أجل معين ولا يتم تداولها في أسواق مالية نشطة، ولا يتم التعاقد فيها بغرض البيع العاجل أو متوسط الأجل.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل .

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - الى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

د. الموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك أو شراء الموجودات المالية) بالقيمة العادلة

وبصافي تكاليف المعاملة المتعلقة بعملية الاقتناء باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث تقيد بداية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل. يتم قياس كافة الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

< **الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:**
يتم قياس الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة:

يتم قياس أدوات الدين، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة والأذونات والسندات، بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين:

- أ. إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها.
- ب. إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين التي تطابق هذين الشرطين بداية بالقيمة العادلة بعد إضافة تكاليف المعاملة (إلا إذا كانت مصنفة كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل). ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة بعد طرح أي خسارة تدني في القيمة، ويتم الاعتراف بإيراد الفائدة في قائمة الدخل.

في حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هنالك تعارض مع شروط التكلفة المطفأة، فإنه يجب على البنك إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة سابقاً بالتكلفة المطفأة لتصنيف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

وقد يختار البنك أن تصنف أدوات الدين التي تطابق شروط التكلفة المطفأة المشار إليها أعلاه كأدوات مديانة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التوافق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة في حال قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

< **الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل**

إن أدوات الدين التي لا تتطابق مع شروط التكلفة المطفأة المذكورة أعلاه، أو التي تطابق تلك الشروط ومع ذلك اختار البنك عند الاعتراف الأولي تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

وفي حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هناك توافق مع شروط التكلفة المطفأة وكانت التدفقات المالية التعاقدية للأداة تطابق شروط التكلفة المطفأة، فإن على البنك إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لتصنف بالتكلفة المطفأة. لا يجوز إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إلا إذا قام البنك بتصنيف استثمار محتفظ به لغير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح في قائمة الدخل عندما ينشأ حق للبنك في الحصول على توزيعات الأرباح (إقرارها من قبل الهيئة العامة).

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمكن للبنك أن يختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- < تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- < كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- < كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح المدورة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في قائمة الدخل عندما ينشأ حق البنك في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

الموجودات المالية وفقاً للمعيار المحاسبي لدولي للتقارير المالية رقم 39:

موجودات مالية للمتاجرة:

هي تلك الموجودات التي تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في مدى زمني قصير أو كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية يتم إدارتها معاً ويوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل.

يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الشراء في حين يتم تسجيل مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل. ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في قائمة الدخل في نفس فترة حدوث هذا التغير.

يتم تسجيل الأرباح الموزعة ضمن بند أرباح موجودات مالية للمتاجرة في حين يتم تسجيل الفوائد المتحققة من بند الفوائد الدائنة في قائمة الدخل .

موجودات مالية متوفرة للبيع:

تمثل الموجودات المالية المتوفرة للبيع إستثمارات في أسهم شركات و سندات دين منها ما هو متداول في الاسواق المالية وبالتالي لها أسعار سوقية تمثل قيمتها العادلة ، ومنها ما هو غير متداول في الأسواق المالية وتظهر بالقيمة العادلة المقدرة بحسب الطرق والاعتبارات المشروحة في القيمة العادلة هنا بعده .

< يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل ومن ثم في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. في حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات . يمكن إسترجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل لأدوات الدين إذا ما تبين بموضوعة أن الزيادة في القيمة العادلة لتلك الأدوات قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني .

< لا يمكن إسترجاع خسائر التدني في أسهم الشركات من خلال قائمة الدخل، ويمكن إعادة تقييمها من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

< يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات

المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل . في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

< يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية كما يسجل التدني في قيمة الموجودات في قائمة الدخل عند حدوثه .

< تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل .

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

< هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة القيمة والأجل ولدى البنك النية والقدرة للإحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

< يتم تسجيل الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة أو الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية قيماً على أو لحساب الفائدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

2. إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ. الموجودات المالية

يلغى الاعتراف بالموجودات المالية في الحالات التالية:

< انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات، أو

< قيام البنك بتحويل حقوقه في استلام تدفقات نقدية من الموجودات أو بالتعهد بدفع التدفقات النقدية المستلمة كاملة ودون تأخير ملموس إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات التحويل، أو

< أن يكون البنك قد قام فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات، أو لم يقيم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو احتفظ بها ولكنه قام بتحويل السيطرة على الموجودات.

ب. المطلوبات المالية

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام بالمطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية مع نفس المقرض أو عندما يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للمطلوبات الحالية والاعتراف بمطلوبات جديدة ويتم تسجيل الفرق في القيمة الدفترية في قائمة الدخل.

3. تحديد القيمة العادلة:

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية نشطة وفقاً لأسعار السوق عند تاريخ الإقنال (سعر الشراء بالنسبة للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في أسواق مالية نشطة ، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم المناسبة، وتشتمل هذه التقنيات على تقييم صافي القيمة الحالية، والمقارنة بأدوات مالية مماثلة والتي يكون لها أسعار تبادل واضحة أو نماذج داخلية للتسعير والتقييم.

4. تسوية الأدوات المالية فيما بينها:

الموجودات والمطلوبات المالية يتم تسويتها على أن تظهر في قائمة المركز المالي بالقيمة الصافية عند وجود الزام قانوني بإظهارها بالصافي ووجود النية في تسويتها بالقيمة الصافية، أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

5. الإيجارات :

إن تحديد ما إذا كانت اتفاقية ما هي عقد إيجار أو تشتمل على إيجار يعتمد على موضوع الاتفاقية ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ الاتفاقية يعتمد على استخدام أصل معين أو أصول معينة أو تنقل الاتفاقية حق استخدام الأصل.

عقود الايجار التي أبرمها البنك لا تحول الى البنك جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المستأجرة وتعتبر إيجارات تشغيلية ويتم إدراج مدفوعات الايجارات التشغيلية كمصاريف في قائمة الدخل وتدرج على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

6. تدني قيمة الموجودات المالية:

يقوم البنك، في تاريخ كل إصدار للتقارير، بتقييم ما إذا كان يوجد أي دليل موضوعي لتدني قيمة أحد أو مجموعة من الموجودات المالية، وتعتبر قيمة الموجودات المالية قد انخفضت فقط إذا وجد دليل موضوعي للانخفاض كنتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد التقييم الأولي للموجودات (حدث تحقيق خسارة) وأنه كان لهذا الحدث أو الأحداث تأثير على التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية من الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بصورة موثوقة .

التقييم المجمع للتسهيلات الائتمانية

عندما يتم إعادة تقدير قيمة تسهيلات ائتمانية تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود دليل حالي على وجود خسارة، فإن هناك احتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر واحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق.

تغطي محصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ قائمة المركز المالي، ولكن لم يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.

يتم احتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءً على الخبرات السابقة ، والتصنيف الائتماني، وتغير حالة القروض المتوقع، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدرة والتي تعكس واقع البيئة الاقتصادية ووضع الائتمان.

الاستثمارات بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للاستثمارات بالتكلفة المطفأة يقوم البنك بتقييمها فردياً للتأكد من وجود أدلة موضوعية بتدني قيمتها بصورة دائمة إذا وجد دليل بأن البنك قد تكبد خسارة من التدني، يحدد مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية. يتم تخفيض القيمة الدفترية وتدرج قيمة الخسارة في قائمة الدخل وإذا، في سنة لاحقة، نقصت خسارة التدني التقديرية نتيجة لحدث وقع بعد أن تم إدراج التدني، تضاف أية مبالغ مدرجة سابقاً في «خسائر تدني الاستثمارات المالية».

7. تحقق الإيرادات:

يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس الاستحقاق. تسجل إيرادات ومصاريف الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويتم تعليق الفائدة على القروض المتعثرة عندما يصبح من المشكوك فيه تحصيل هذه الفائدة أو المبلغ الأصلي للقرض.

تتحقق إيرادات العمولات والرسوم البنكية في تاريخ المعاملة التي ينتج عنها الإيراد، وتتحقق الإيرادات من أرباح الأسهم عندما يتم إعلان الحق في استلام توزيعات الأرباح.

8. استثمار في شركة تابعة:

الشركة التابعة هي تلك الشركة التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية والتي يملك البنك فيها نسبة تزيد عن 50 % من حقوق التصويت، ويظهر الاستثمار في الشركة التابعة بالتكلفة في البيانات المالية المرفقة كون تلك الشركات ما زالت قيد التأسيس.

9. ممتلكات وعقارات ومعدات:

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم (فيما عدا الأرض والممتلكات تحت الإنشاء)، وتشمل التكلفة على جميع التكاليف المتعلقة بعملية الشراء. ويتم استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

أجهزة ومعدات	15 %
أثاث ومفروشات	10 %
سيارات	20 %
أجهزة وبرامج الحاسوب	25 %
ديكورات وتحسينات على المأجور	15 %

< عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

< يتم مراجعة العمر الانتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

< يتم استبعاد الموجودات الثابتة عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

10. الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

11. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمهما في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الاراضي والعقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التملك، هذا ويتم تمديد فترة الإحتفاظ بهذه الموجودات من قبل سلطة النقد الفلسطينية حسب قانون المصارف والتعليمات ذات العلاقة.

12. مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها سنوياً على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

13. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات

محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على قائمة الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها واحتمالات تحققها بتاريخ المركز المالي.

14. الضرائب

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

< تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في مناطق السلطة الفلسطينية.
< إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة الانتفاع منها أو تكبدها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها.

15. العملات الأجنبية

< يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
< يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية.
< يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
< يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.
< يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

16. أطراف ذات علاقة:

تعتبر الشركات التابعة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإداريين الرئيسيين أطراف ذات علاقة.

17. النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتزول وداخ البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب بما فيها الاحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

18. استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية واحتياطي القيمة العادلة وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد الإدارة فإن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- < يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب اثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- < يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.
- < تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للموجودات المموسة وغير المموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل .
- < تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل.
- < تقوم الإدارة بتقدير قيمة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية التي تشكل تدني في القيم القابلة للتحويل وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتعتمد النتائج الأكثر تحفظاً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- < يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقيدين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- < تقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني، وبما لا يتعارض مع تعليمات السلطات الرقابية والمعايير الدولية للتقارير المالية.
- < يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- < تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة أو بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحدة.

19. معلومات القطاعات

تعرض قوائم قطاع التشغيل بطريقة تتسجم مع التقارير الداخلية التي تقدم الى المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل. إن المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل هو مجلس إدارة البنك وهو الجهة التي تقوم بتخصيص الموارد على قطاعات التشغيل وتقييم الأداء فيها.

تستخدم الإيرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية (إيضاح - 40).

< مستويات القيمة العادلة:

تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية التحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقياس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (2) والمستوى (3) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

20. التناقص:

يتم إجراء تناقص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التناقص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت .

21. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

أ- تفاصيل الأدوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج قائمة المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

ب. قياس القيمة العادلة

تم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية بعد تاريخ الاعتراف المبدئي وفقاً لما يلي:

المستوى الأول: قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو التزامات مماثلة.

المستوى الثاني: قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة في المستوى الأول أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).

المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الالتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

4. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
46,782,642	77,592,976	نقد في الخزينة و الصناديق
		أرصدة لدى سلطة النقد:
2,517,480	1,095,748	< حسابات جارية وتحت الطلب
30,097,712	29,940,504	< الاحتياطي الإلزامي
79,397,834	108,629,228	المجموع

< بحسب التعميم رقم 67 / 2010 الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 5 تموز 2010، يتعين على البنك الاحتفاظ لدى سلطة النقد بإحتياطيات الزامية بنسب مئوية تعادل 9 % من كافة ودائع العملاء ولجميع العملات، كما تقرر بحسب التعميم المشار اليه تحويل 20 % من الاحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80 % من الاحتياطي الإلزامي كحساب ثابت.

لا تدفع سلطة النقد فائدة على الاحتياطي المحتسب وفقاً للتعميم المذكور.

< بإستثناء الإحتياطي الإلزامي لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون 2012 و 31 كانون الأول 2011

< بحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 2012/ 02 الصادر بتاريخ 21 آذار 2012، يتم تخفيض وعاء الاحتياطي الإلزامي بقيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة لبعض القطاعات في القدس وتشمل هذه القطاعات قطاع الإنشاءات والعقارات، قطاع الأراضي، قطاع الصناعة والتعدين، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع السياحة والمطاعم والفنادق.

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
		أ. بنوك ومؤسسات مصرفية محلية :
301,781	6,659	حسابات جارية و تحت الطلب
9,869,090	14,291,035	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
10,170,871	14,297,694	
		ب. بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية :
9,550,231	7,366,241	حسابات جارية و تحت الطلب
41,071,553	13,511,951	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
50,621,784	20,878,192	
60,792,655	35,175,886	

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2012 مبلغ 7,372,900 دولار أمريكي و 9,747,512 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 .

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

إن تفاصيل هذا البند بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
-	138,293	أوراق مالية متداولة في أسواق مالية محلية - أسهم
-	138,293	

7. تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصادفي:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
199,617,610	261,826,706	قروض وسلف
90,247,982	34,066,086	جاري مدين ومكشوف الطلب
2,274,797	978,364	كبيالات مخصومة
292,140,389	296,871,156	المجموع
(1,048,364)	(1,068,268)	ينزل : فوائد معلقة
(2,716,005)	(2,939,878)	ينزل : مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
288,376,020	292,863,010	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

- يمثل رصيد الكبيالات والقروض المبلغ الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 28,113 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 (مقابل 58,186 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011).
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2012 مبلغ 20,652,492 دولار أمريكي أي ما نسبته (6.96 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية ومبلغ 12,453,386 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (4.26 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2012 مبلغ 19,584,224 دولار أمريكي أي ما نسبته (6.69 %) من التسهيلات الائتمانية المباشرة ومبلغ 11,405,022 دولار أمريكي أي ما نسبته (3.9 %) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 77,331,903 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 ومبلغ 54,319,515 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية 23,304,924 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 36,043,676 دولار كما في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 62,078,239 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل 62,277,909 دولار كما في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية مبلغ 171,514,627 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل مبلغ 114,445,683 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض 2,198,321 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 (مبلغ 9,464,251 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011).
- بلغت القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 127,079,273 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (42.81 %) من التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 122,021,809 دولار كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (41.77 %) من التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاع تسهيلات ائتمانية ممنوحة لغير المقيمين كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
4,001,352	2,810,747	شركات ومؤسسات
4,966,479	4,828,676	أخرى
8,967,831	7,639,423	

توزيع التسهيلات الائتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) على القطاعات الاقتصادية:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
القطاع العام:		
121,708,714	127,067,211	السلطة الوطنية الفلسطينية
299,874	8,340	السلطات المحلية الفلسطينية
13,221	3,722	مؤسسات القطاع العام غير المالية
122,021,809	127,079,273	
القطاع الخاص:		
العقارات و الانشاءات:		
8,735,053	7,795,814	الانشاءات
4,105,021	4,846,867	سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن
9,310,758	7,583,411	عقارات تجارية واستثمارية
22,150,832	20,226,092	
الأراضي		
48,754	28,657	للاقتناء الشخصي
798,689	758,692	للاستثمار
847,443	787,349	
قطاع الصناعة والتعدين:		
18,280,480	7,801,395	الصناعة
3,755,636	2,965,852	المناجم والتعدين
22,036,116	10,767,247	
قطاع التجارة العامة:		
-	-	تجارة داخلية
26,354,010	26,936,411	تجارة خارجية
26,354,010	26,936,411	
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:		
5,688,991	4,718,280	الزراعة
5,688,991	4,718,280	
قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى		
6,792,365	5,940,264	
6,792,365	5,940,264	
النقل والمواصلات		
2,284,543	1,166,809	
2,284,543	1,166,809	
قطاع الخدمات:		
6,532,473	9,834,780	الخدمات المالية
63,641	--	الصحة والتعليم
7,033,585	5,994,762	المرافق العامة
6,698,627	373,020	الاتصالات
3,063,246	1,568,253	أصحاب مهن
23,391,572	17,770,815	
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية:		
-	-	شركات مالية
-	-	أخرى
-	-	
1,958,421	3,001,253	تمويل شراء السيارات
أخرى		
53,407,956	68,860,438	
4,157,967	8,548,657	أخرى في القطاع الخاص
291,092,025	295,802,888	

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المباشرة :

مخصص التدني:	31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2011
الرصيد في بداية السنة	2,716,005	1,806,246
الإضافات إلى المخصص خلال السنة	1,209,991	1,762,826
ينزل: المخصص المحول الى الايراد خلال السنة	(736,207)	(663,119)
المخصص الذي تم شطبه مقابل تسهيلات معدومة خلال السنة	(17,010)	--
مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(271,655)	(123,603)
فرق عملة	38,754	(66,345)
الرصيد في نهاية السنة	2,939,878	2,716,005

الفوائد المعلقة:

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2011
الرصيد في بداية السنة	1,048,364	835,071
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	270,660	497,197
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	-	(144,871)
فوائد معلقة مشطوبة خلال السنة	(47,341)	(43,190)
الفوائد المعلقة على التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(203,415)	(95,843)
الرصيد في نهاية السنة	1,068,268	1,048,364

إن تفاصيل مخصص التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2011
الرصيد في بداية السنة	9,770,265	10,850,250
الإضافات	-	41,901
المحول من مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أقل من 6 سنوات	271,655	123,603
ديون معدومة	(165,062)	(333,244)
فرق عملة	74,776	(325,007)
الاستبعادات / تسديدات خلال السنة	(572,830)	(587,238)
الرصيد في نهاية السنة	9,378,804	9,770,265

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

إن تفاصيل هذا البند بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
-	6,696,886	أوراق مالية متداولة في أسواق مالية محلية - أسهم
-	6,696,886	

9. موجودات مالية متوفرة للبيع:

أ. تفاصيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بقيمتها العادلة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
6,630,084	--	أسهم شركات محلية مدرجة
6,630,084	--	مجموع الموجودات المالية المعدة للبيع

ب. استثمارات في شركات تابعة:

يتألف رصيد هذا البند كما في 31 كانون الأول 2011 من استثمارات في أسهم شركات ما زالت غير عاملة حتى تاريخ القوائم المالية وهي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
698,166	--	شركة الأفق للأوراق المالية، مسددة بنسبة 25 % من رأس المال البالغ 2,000,000 دينار
174,542	--	شركة النسر الاستثمارية، مسددة بنسبة 25 % من رأس المال البالغ 500,000 دينار
872,708	--	الرصيد في نهاية السنة

جرى خلال سنة 2012 تصفية هذه الشركات واستعادة الإستثمار المدفوع من قبل البنك.

ج. صافي التغير في إحتياطي القيمة العادلة:
إن الحركة التي تمت على هذا الحساب هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
(681,141)	(1,117,385)	الرصيد في أول السنة
-	173,335	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع حتى 30 حزيران 2012
(378,462)		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
(96,154)	--	المسترد من خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع محمل على قائمة الدخل
38,372	--	المحمل على قائمة الدخل مقابل التدني المستمر والدائم في الأوراق المالية المتوفرة للبيع
	(344,618)	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
	(32,888)	التغير في القيمة العادلة للفترة من 1 تموز حتى ٣١ كانون الأول 2012
(436,244)	(204,171)	
(1,117,385)	(1,321,556)	الرصيد في نهاية السنة

10. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
-	980,000	سندات دين محلية
-	980,000	المجموع

11. ممتلكات وعقارات و معدات - بالصادفي:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :-

المجموع	مباني وأراضي مملوكة	تحسينات مأجور و اضافات رأسمالية	وسائل نقل	أجهزة وأنظمة المعلومات	أثاث ومعدات المكاتب	
						31 كانون أول 2012:
						الكلفة:
25,098,282	9,572,253	5,741,771	442,697	7,160,384	2,181,177	الرصيد في بداية السنة
2,338,290	--	1,196,508	297,341	580,300	264,141	إضافات
(132,722)	--	(93,186)	(33,500)	(2,015)	(4,021)	إستبعادات
27,303,850	9,572,253	6,845,093	706,538	7,738,669	2,441,297	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
5,848,160	235,902	1,752,344	90,990	3,091,340	677,584	استهلاك متراكم في بداية السنة
2,245,275	81,181	811,826	90,539	1,061,162	200,567	استهلاك السنة
(109,929)	--	(84,167)	(20,937)	(818)	(4,007)	إستبعادات
7,983,506	317,083	2,480,003	160,592	4,151,684	874,144	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
19,320,344	9,255,170	4,365,090	545,946	3,586,985	1,567,153	صافي القيمة الدفترية
						31 كانون أول 2011:
						الكلفة:
17,454,307	6,786,272	3,587,379	146,929	5,227,575	1,706,152	الرصيد في بداية السنة
9,127,193	4,269,199 (*)	2,154,392	295,768	1,932,809	475,025	إضافات
(1,483,218)	(1,483,218) (**)	-	-	-	-	إستبعادات
25,098,282	9,572,253	5,741,771	442,697	7,160,384	2,181,177	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
4,198,162	154,720	1,237,894	43,524	2,248,746	513,278	استهلاك متراكم في بداية السنة
1,649,998	81,182	514,450	47,466	842,594	164,306	استهلاك السنة
-	-	-	-	-	-	إستبعادات السنة
5,848,160	235,902	1,752,344	90,990	3,091,340	677,584	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
19,250,122	9,336,351	3,989,427	351,707	4,069,044	1,503,593	صافي القيمة الدفترية

(*) تمثل كامل ثمن قطعة أرض مشتراه في منطقة الارسلال سنتر - رام الله بهدف إقامة مبنى الإدارة الجديد و تبلغ مساحة الأرض 3278 متر مربع.

(**) تمثل تكلفة قطعة أرض قام البنك خلال سنة 2011 ببيعها بمبلغ 2,150,000 دولار وقد تم قيد الربح الناتج عن عملية البيع و البالغ 666,782 دولار في بيان الدخل.

12. موجودات ضريبية مؤجلة:

رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة الحالية	رصيد نهاية السنة السابقة	
					31 كانون الأول 2012:
					الحسابات المشمولة
696,307	(71,325)	290,225	915,207	395,525	مخصص تعويض نهاية الخدمة والإجازات
9,912	-	6,608	16,520	28,968	مخصص قضايا
706,219	(71,325)	296,833	931,727	424,493	

إن نسبة الضريبة الموحدة على الحسابات المشمولة بالمنافع الضريبية المؤجلة هي 33,04 % كما في 31 كانون الأول 2012 و 27,66 % كما في 31 كانون الأول 2011.

13. موجودات غير ملموسة:

يمثل رصيد هذا البند قيمة المفتاحية المدفوعة لإستئجار فرع طولكرم بمبلغ 35,262 دولار أمريكي بعد أن تم إطفاء مبلغ 1,762 دولار خلال السنة الحالية وبمجموع 3,966 دولار بما فيها السنوات السابقة.

14. موجودات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
1,699,151	1,832,083	مصروفات مدفوعة مقدماً
663,457	1,213,568	مشاريع قيد التنفيذ (*)
45,834	35,093	مخزون قرطاسية ومطبوعات
652,441	943,287	فوائد مستحقة القبض
6,475,691	7,070	معاملات بالطريق بين الإدارة والفروع / شيكات مقاصة
515,012	9,825,993	مطالبات تحت التحصيل وشيكات مقاصه
1,519,053	1,519,053	أراضي مستملكة لقاء ديون (**)
-	417,087	دفعات على حساب إستثمارات
332,564	346,889	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
11,903,203	16,140,123	المجموع

(*) تمثل دفعات على حساب أعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك بما فيها الفروع الجديدة.

(**) قام البنك بتاريخ 14 أيلول 2009 بإستملاك عقار لأحد عملاء البنك وذلك كسداد لمديونية ذلك العميل وقد تم تقييمه بذلك التاريخ بمبلغ 1,502,500 دولار أمريكي.

15. ودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع بنوك و مؤسسات مصرفية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أ. ودائع سلطة النقد الفلسطينية:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
45,651,596	25,000,000	ودائع لأجل - تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
45,651,596	25,000,000	المجموع

ب. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
110,757	276,714	حسابات جارية وتحت الطلب - مصارف محلية
		ودائع لأجل:
15,523,794	31,780,529	مصارف محلية - تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
500,000	507,654	مصارف محلية - تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر
5,000,000	1,650,000	مصارف أجنبية - تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
21,134,551	34,214,897	

16. ودائع العملاء:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
121,144,187	133,655,679	ودائع جارية وتحت الطلب
83,108,497	112,232,727	ودائع التوفير
111,473,449	88,368,371	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
315,726,133	334,256,777	

- بلغت ودائع القطاع العام 12,586,716 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (3,77%) من إجمالي الودائع مقابل 27,386,487 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (8,67%) من إجمالي الودائع.
- بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 141,887,617 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (42,45%) من إجمالي الودائع مقابل 123,008,646 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (38,96%) من إجمالي الودائع.
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 3,587,525 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 أي ما نسبته (1,07%) من إجمالي الودائع مقابل 1,612,359 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (0,51%) من إجمالي الودائع.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2012 مبلغ 6,500,588 دولار أمريكي أي ما نسبته (1,95%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 7,062,282 دولار أمريكي أي ما نسبته (2,23%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملاء الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2012 مبلغ 217,202,375 دولار أمريكي مقابل 209,502,600 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2011.
- بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 4,931,461 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2012 مقابل مبلغ 4,254,918 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011.

17. تأميمات نقدية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
15,276,114	13,498,171	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
5,137,093	3,431,170	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
1,931,999	2,420,993	تأمينات أخرى بما فيها تأمينات مقابل إصدار دفاتر شيكات
22,345,206	19,350,334	

18. مخصصات متنوعة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
2,079,696	2,746,452	مخصص تعويض نهاية الخدمة
30,000	50,000	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
2,109,696	2,796,452	

تتألف الحركة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة مما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
1,484,252	2,079,696	رصيد بداية السنة
931,252	878,405	المخصص المكون خلال السنة
(335,808)	(211,649)	المخصص المستخدم خلال السنة
2,079,696	2,746,452	رصيد نهاية السنة

تتألف الحركة على حساب مخصص القضايا مما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
96,629	30,000	رصيد بداية السنة
-	20,000	المخصص المكون خلال السنة
(66,629)	-	المخصص المحرر خلال السنة
30,000	50,000	رصيد نهاية السنة

19. مخصص الضرائب:

إن الحركة التي تمت على مخصص الضرائب هي كما يلي :

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
1,385,203	2,585,203	رصيد بداية السنة
(750,000)	(1,748,582)	المدفوع خلال السنة
1,950,000	1,750,000	مخصص الضرائب المحمل لقائمة الدخل للسنة
2,585,203	2,586,621	رصيد نهاية السنة

حصل البنك على المخالفات الضريبية للسنوات حتى نهاية 2007 ويتابع المستشار الضريبي للبنك حالياً الحصول على المخالصة الضريبية للسنوات من 2008 و حتى 2011.

الربح المحاسبي والربح الضريبي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
6,531,794	4,510,691	الربح المحاسبي للبنك
6,588,727	5,647,394	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
834,380	724,130	ضريبة القيمة المضافة
483,933	165,401	إيرادات خاضعة لضريبة الدخل
6,238,280	5,088,165	الربح الخاضع لضريبة الدخل بالصافي من ضريبة القيمة المضافة
935,742	1,016,057	ضريبة الدخل
1,770,122	1,740,187	مجموع ضريبة الدخل والقيمة المضافة المحتسبة
1,950,000	1,750,000	الضرائب المخصصة للسنة

20. مطلوبات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
426,593	722,389	فوائد مستحقة غير مدفوعة
237,549	294,699	مصاريف مستحقة
1,734,286	2,444,336	شيكات وحولات برسم الدفع
646,250	577,367	أمانات مؤقتة
27,770	23,544	إجازات مستحقة للموظفين
183,357	155,148	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مستحقة
44,152	315,135	دائنون مختلفون
144,775	141,926	ضرائب مقطعة من العملاء ورواتب الموظفين
104,314	41,482	أخرى
3,549,046	4,716,026	المجموع

21. رأس المال المدفوع:

إدارة مخاطر رأس المال

يقوم البنك بإدارة رأس المال لضمان وتوفير قاعدة رأسمال قوية لدعم وتطوير ونماء أنشطته، وبالتالي تعظيم العائد على المساهمين، كما يسعى البنك من خلال إدارة رأس المال وتوافقه مع متطلبات وقواعد رأس المال إلى تحقيق جدارة ائتمانية قوية تساعد على تسيير أعماله مع العملاء والبنوك وإيجاد نسب صحية لرأس المال. تتكون حقوق الملكية كما في 31 كانون الأول 2012 من مبلغ 57,985,686 دولار تمثل رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والأحتياطيات المختلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة أي بما يعادل حوالي 12 % من مجموع موجودات البنك كما بذلك التاريخ.

لم تشهد سياسة البنك أي تغييرات على سياستها في إدارة رأس المال خلال سنة 2012 عما كانت عليه في سنة 2011.

إن تفاصيل رأس المال الأساسي والتنظيمي هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011			31 كانون الأول 2012			
نسبته إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	دولار أمريكي	نسبته إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	دولار أمريكي	
23.96%	10.85%	50,756,142	25.49%	11.20%	53,860,539	رأس المال الأساسي
21.98%	9.97%	46,618,404	22.22%	9.98%	47,977,802	رأس المال التنظيمي

22. الاحتياطيات:

الاحتياطي القانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الإرباح السنوية بنسبة 10 % خلال السنوات السابقة والسنة الحالية وفقاً لقانون المصارف. لا يجوز وقف الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب رأسمال البنك. كما لا يجوز توزيع هذا الاحتياطي على المساهمين.

الاحتياطي الاختياري:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الإرباح السنوية بنسبة لا تزيد عن 20% من الأرباح السنوية للسنوات حتى نهاية 2008 بحسب ما تسمح به القوانين ذات الصلة ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة. يحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة يتم احتسابه وفقاً للآلية المطبقة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/5) الصادرة بتاريخ 29 كانون الأول 2008 بواقع 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص التدني المرصود و الفوائد المعلقة و 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالإعتمادات المستندية الواردة. إن تخفيض رصيد هذا الاحتياطي يحتاج إلى موافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند إحتياطي تم تكوينه بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) حيث يتم اقتطاع ما نسبته 15% من صافي أرباح البنك السنوية لحساب هذا الإحتياطي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح الإحتياطي مساوي 20% من راس مال البنك المدفوع. يحظر استخدام احتياطي التقلبات الدورية لأي هدف كان دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة لسلطة النقد.

23. الفوائد الدائنة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
		تسهيلات ائتمانية:
11,139,322	14,045,688	سلف وقروض مستغلة
6,807,923	6,035,938	حسابات جارية مدينة
318,009	165,434	كمبيالات واسناد مخصومة
1,417	89,165	بطاقات الائتمان
333	583	أرصدة لدى سلطة النقد
714,884	326,065	أرصدة وإيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
--	52,249	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
18,981,888	20,715,122	المجموع

24. الفوائد المدينة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
857,718	1,210,242	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
46,089	71,043	ودائع جارية وتحت الطلب
509,971	681,849	ودائع توفير
1,692,450	2,113,006	ودائع لأجل
104,052	184,025	تأمينات نقدية
109,957	282,416	أخرى
3,320,237	4,542,581	المجموع

25. صافي إيرادات العمولات:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
		عمولات دائنة:
2,779,184	2,493,708	عمولات تسهيلات مباشرة
441,097	346,933	عمولات تسهيلات غير مباشرة
2,211,516	2,459,487	عمولات أخرى
(290,682)	(333,607)	ينزل: عمولات مدينة
5,141,115	4,966,521	صافي إيرادات العمولات

26. صافي أرباح موجودات مالية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات	(خسائر) أرباح التدني في القيمة العادلة	أرباح بيع استثمارات متوفرة للبيع	
				السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012:
12,384	18,676	(6,292)	--	أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية
				السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011:
121,971	64,189	(38,372)	96,154	أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية

27. إيرادات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
237,579	275,051	إيرادات دفاتر شيكات
13,524	22,187	إيرادات هاتف وبريد وسويقت
80,870	84,184	إيرادات طوابع بريدية
14,536	18,566	إيرادات إيجار صناديق حديدية
60,000	--	خصم تشجيعي عن سلفيات ضرائب مدفوعة
66,629	--	المحرر من مخصص القضايا
86,201	269,484	إيرادات أخرى متفرقة
559,339	669,472	

28. نفقات الموظفين:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
6,749,167	7,788,213	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
276,807	316,473	مساهمة البنك في صندوق الإيداع (*)
834,529	984,177	ضريبة قيمة مضافة على الرواتب
257,217	240,483	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
116,776	94,535	سفر وتنقلات
442,735	580,022	نفقات طبية
148,668	106,620	نفقات تدريب الموظفين
70,966	43,874	بدل إجازات
94,989	150,498	ملابس للموظفين
8,991,854	10,304,895	

(*) يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تمثل 10 % من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5 % من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري و يجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10 %. تظهر مديونية البنك لصندوق ادخار الموظفين في حساب ودائع العملاء.

29. مصاريف تشغيلية أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
778,503	1,018,216	إيجارات
559,885	442,829	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
638,305	872,141	بريد وهاتف وسويفت
624,936	683,965	صيانة وتصليلات وتنظيفات
499,901	483,642	رسوم ورخص واشتراكات
95,915	150,983	مصرفات تأمين
378,514	446,343	إنارة وتدفئة ومياه
123,205	64,689	برامج كمبيوتر
78,872	94,626	نفقات ضيافة
130,678	517,937	أتعاب مهنية
45,849	45,125	مصاريف إجتماعات ونشاطات
139,243	168,244	استئجار سيارات
848,755	642,096	دعاية وإعلان
83,815	183,174	أخرى متفرقة
197,307	243,311	مصاريف شحن ونقل نقود
69,389	21,843	تبرعات
5,293,072	6,079,164	

30. غرامات سلطة النقد الفلسطينية:

إن تفاصيل هذه الغرامات للسنة السابقة كما يلي:

2011	
7,052	غرامة ناتجة عن عدم الالتزام بتعليمات سلطة النقد بخصوص نظام الشيكات المعادة الآلي.
5,000	غرامة ناتجة عن عدم الالتزام بتعليمات سلطة النقد بخصوص موعد اجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية.
12,052	

31. معلومات عن قطاعات أعمال البنك :

تنقسم أعمال البنك الى قطاعين رئيسيين هما ، قطاع الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات وقطاع أعمال الخزينة. تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض والرهنونات، أما الأعمال البنكية للمؤسسات فتتعلق بالمعاملات المبرمة مع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية وتتكون من معاملات القروض والتسلفيات والتمويل التجاري والودائع. تضم أعمال الخزينة أنشطة غرفة التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الاجنبية لدى البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك سلطة النقد الفلسطينية .

2011	2012					
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أخرى	الخزينة	للشركات	الافراد	القائمة
27,577,111	28,817,334	7,117,557	2,496,693	4,475,212	14,727,872	اجمالي الايرادات
(554,407)	99,046			(17,920)	116,966	مخصص (إسترداد) تدني التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعلاء
27,022,704	28,916,380	7,117,557	2,496,693	4,457,292	14,844,838	نتائج أعمال القطاع
(20,490,910)	(24,405,689)	(19,863,108)	(1,210,242)	(150,983)	(3,181,356)	مصاريف غير موزعة على القطاعات
6,531,794	4,510,691	(12,745,551)	1,286,451	4,306,309	11,663,482	الربح قبل الضرائب
(1,950,000)	(1,242,766)	(1,242,766)				ضرائب على الربح، بالصافي من الضرائب المؤجلة
4,581,794	3,267,925	(13,988,317)	1,286,451	4,306,309	11,663,482	صافي ربح (خسائر) السنة
معلومات أخرى:						
467,680,177	480,906,793	259,445,847	66,212,138	39,320,453	115,928,355	موجودات القطاع
413,101,431	422,921,107	22,679,538	59,214,897	91,547,996	249,478,676	مطلوبات القطاع
9,127,137	2,338,290					مصاريف رأسمالية
1,651,761	2,247,037					استهلاكات وإطفاءات

32. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع :

معلومات عن قطاعات أعمال البنك :

أ. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

	داخل فلسطين		خارج فلسطين		المجموع	
	2011	2012	2011	2012	2011	2012
ربع السنة	4,034,868	3,073,164	546,926	194,761	4,581,794	3,267,925
الموجودات	408,090,562	460,028,601	59,589,615	20,878,192	467,680,177	480,906,793

ب. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي

2012	فلسطين	الأردن	إسرائيل	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية	122,926,922	2,316,921	5,784,244	12,777,027	143,805,114
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	138,293				138,293
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	292,863,010				292,863,010
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	6,696,886				6,696,886
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	980,000				980,000
ممتلكات و عقارات و معدات - بالصافي	19,320,344	--	--	--	19,320,344
موجودات ضريبية مؤجلة	931,727	--	--	--	931,727
موجودات غير ملموسة	31,296	--	--	--	31,296
موجودات أخرى	16,140,123	--	--	--	16,140,123
	460,028,601	2,316,921	5,784,244	12,777,027	480,906,793
اعتمادات مستندية	1,849,606	--	--	--	1,849,606
سحوبات بوالص مقبولة مكنولة	2,905,841	--	--	--	2,905,841
كفالات مصرفية	8,648,192	--	--	--	8,648,192
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	9,163,813	--	--	--	9,163,813
	22,567,452	--	--	--	22,567,452

2011	فلسطين	الأردن	إسرائيل	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية	80,600,874	10,560,586	16,429,704	32,599,325	140,190,489
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	288,376,020				288,376,020
موجودات مالية متوفرة للبيع	6,630,084	--	--	--	6,630,084
استثمارات في شركات تابعة	872,708	--	--	--	872,708
ممتلكات و عقارات و معدات - بالصافي	19,250,122	--	--	--	19,250,122
موجودات ضريبية مؤجلة	424,493	--	--	--	424,493
موجودات غير ملموسة	33,058	--	--	--	33,058
موجودات أخرى	11,903,203	--	--	--	11,903,203
	408,090,562	10,560,586	16,429,704	32,599,325	467,680,177
اعتمادات مستندية	2,679,962	--	--	--	2,679,962
سحوبات بوالص مقبولة مكفولة	1,209,313	--	--	--	1,209,313
كفالات مصرفية	15,856,518	--	--	--	15,856,518
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	12,823,342	--	--	--	12,823,342
أخرى	--	--	--	--	--
	32,569,135	--	--	--	32,569,135

33. ارتباطات والتزامات محتملة :

2012	2011	
9,163,813	12,823,342	السقوف غير المستغلة
8,648,192	15,856,518	الكفالات
1,849,606	2,679,962	اعتمادات
2,905,841	1,209,313	قبولات
22,567,452	32,569,135	المجموع

34. أرصدة مع جهات ذات علاقة :

السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ :

الأطراف ذوي الصلة					
الشركات التابعة / الحليفة	الإدارة التنفيذية الأخرى	أعضاء مجلس الإدارة	الأطراف ذوي الصلة الآخرون	المجموع	
					بنود داخل الميزانية
	1,765,163	2,989,792	1,587,766	6,342,721	تسهيلات مباشرة
		7,523	635,515	643,038	ودائع لدى المصرف
	22,570		258,189	280,759	التأمينات النقدية
					بنود داخل الميزانية
	439,445		948,339	1,387,784	تسهيلات غير مباشرة
					عناصر الدخل :
	39,281	230,420	338,182	607,883	فوائد وعمولات دائنة
		(15)	(6,852)	(6,867)	فوائد وعمولات مدينة

السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١:

الأطراف ذوي الصلة					
المجموع	الأطراف ذوي الصلة الآخرون	أعضاء مجلس الإدارة	الإدارة التنفيذية الأخرى	الشركات التابعة/ الحليفة	
					بنود داخل الميزانية
6,068,525	2,863,271	2,694,592	510,662	-	تسهيلات مباشرة
456,142	450,822	5,320		-	ودائع لدى المصرف
423,833	423,833				التأمينات النقدية
					بنود خارج الميزانية
935,349	935,349			-	تسهيلات غير مباشرة
					عناصر الدخل :
581,604	323,562	220,459	37,583	-	فوائد وعمولات دائنة
(4,871)	(4,861)	(10)		-	فوائد وعمولات مدينة

2012				تسهيلات ذوي الصلة
المخصصات	المصنفة منها	نسبتها إلى قاعدة رأس المال	نسبتها إلى صافي التسهيلات	الأطراف ذوي الصلة
المكونة مقابلها				
--	--	%9.51	%1.62	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
--	--	%3.17	%0.5	الأطراف ذوي الصلة الآخرون
--	--			المجموع

2011				تسهيلات ذوي الصلة
المخصصات	المصنفة منها	نسبتها إلى قاعدة رأس المال	نسبتها إلى صافي التسهيلات	الأطراف ذوي الصلة
المكونة مقابلها				
--	--	%6.9	%1.10	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
--	--	%6.1	%1	الأطراف ذوي الصلة الآخرون
--	--			المجموع

35. النقد وما في حكمه:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2012	
79,397,834	108,629,228	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
60,792,655	35,175,886	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(66,286,147)	(58,707,243)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(30,097,712)	(29,940,504)	احتياطي الزامي
43,806,630	55,157,367	

36. القضايا المقامة على البنك :

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعطل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا سبعة عشر قضية و بلغ مجموع هذه الدعاوي حوالي 2,5 مليون دولار ويبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 50,000 دولار أمريكي وفي رأي محامي البنك والإدارة أن هذا المخصص كافٍ لمواجهة تلك القضايا.

37. الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة:

يتم احتساب الربح الاساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الاساسي للسهم الواحد.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2011	2012	
4,581,794	3,267,925	الربح للسنة
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
0.092	0.065	

38. أثر إتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

قام البنك في بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إعتباراً من الأول من تموز 2012 (تاريخ بدء التطبيق) وقد نتج عنه ما يلي:

الفرق	أول كانون الثاني 2012		فئة القياس		الموجودات المالية
	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	معيار المحاسبي الدولي رقم (39)	
--	144,584	144,584	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	موجودات مالية متوفرة للبيع	أدوات ملكية (كما في 1 تموز 2012)
1,432	6,731,207	6,729,775	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	موجودات مالية متوفرة للبيع	أدوات ملكية
-	980,000	980,000	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	موجودات مالية متوفرة للبيع	أدوات دين
344,623	(1,288,668)	(944,045)	احتياطي القيمة العادلة	التغير المتراكم في القيمة العادلة	حقوق الملكية
(343,186)	(3,560,433)	(3,903,619)	الخسائر المتراكمة	الخسائر المتراكمة	حقوق الملكية

39. أرقام المقارنة :

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلائم مع التصنيف المتبع في السنة الحالية ، ولم يكن لذلك أي تأثير على حقوق الملكية أو صافي ربح السنة السابقة.

40. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

الأدوات المالية:

أ. تفاصيل الأدوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج قائمة المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

< الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقارنة لقيمتها العادلة.

< الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

ب. قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية بعد تاريخ الاعتراف المبدئي وفقاً لما يلي :

- قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات معادلة.
- قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الإلتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الإعراف المبدئي، والتي تم تجميعها في ثلاثة مستويات تبعاً لمدى إمكانية قياس القيمة العادلة.

المستوى الأول: قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات معادلة.

المستوى الثاني: قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة في المستوى الأول أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).

المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الإلتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
6,835,179	--	--	6,835,179
سندات دين	980,000	980,000	980,000

إدارة المخاطر:

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، ومخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية وقطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة الى ذلك يوجد عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجده.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تتجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر دورياً من خلال دائرة التدقيق الداخلي ومن خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

ب- مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للدابة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي الى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية ، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء اضافة الى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

ان تفاصيل محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة مبينة في ايضاح رقم (7) بالإضافة الى ذلك فإن التزامات البنك خارج القوائم

المالية المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في ايضاح رقم (33) كما يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في البنك وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من قوائم مالية مدققة وقوائم إيضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم لجنة التسهيلات في البنك بالتعاون مع فريق التدقيق الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بشكل دوري للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل، وبالتالي إتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

أ/1. تتوزع التعرضات الائتمانية للتسهيلات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

2012 / دولار	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	2,534,147	1,820,696	5,643,306	2,137,340	127,079,273	139,214,762
مقبولة المخاطر	113,394,208	3,813,520	33,677,147	6,771,519	--	157,656,394
منها مستحقة: (*) لغاية 30 يوماً	--	--	--	--	--	--
من 31 لغاية 60 يوماً	--	--	--	--	--	--
تحت المراقبة	167,173	--	1,523,650	--	--	1,690,823
غير عاملة:	--	--	--	--	--	--
دون المستوى	258,636	--	71,590	--	--	330,226
مشكوك فيها	375,696	--	318,565	--	--	694,261
المجموع	115,928,355	5,634,216	39,320,453	8,908,859	127,079,273	296,871,156
يطرح: فوائد معلقة	(711,047)	--	(357,221)	--	--	(1,068,268)
يطرح: مخصص التدني	(1,787,361)	--	(1,152,517)	--	--	(2,939,878)
الصافي	113,429,947	5,634,216	37,810,715	8,908,859	127,079,273	292,863,010

2011 / دولار	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	1,887,551	1,253,658	5,010,291	1,475,253	122,021,809	131,648,562
مقبولة المخاطر	95,529,554	3,698,806	58,549,222	2,714,245	--	160,491,827
منها مستحقة: (*)						
لغاية 30 يوماً						
من 31 لغاية 60 يوماً						
تحت المراقبة						
غير عاملة:	232,142	--	86,325	118,044	--	436,511
دون المستوى	3,820,375	--	--	120,813	--	3,941,188
مشكوك فيها	1,406,509	--	--	1,040,667	--	2,447,176
المجموع	97,417,105	4,952,464	63,559,513	4,189,498	122,021,809	292,140,389
يطرح: فوائد معلقة	(802,305)	--	--	(246,059)	--	(1,048,364)
يطرح: مخصص التدني	(1,816,127)	--	--	(899,878)	--	(2,716,005)
الصافي	94,798,673	4,952,464	63,559,513	3,043,561	122,021,809	288,376,020

أ/2. فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

2012 / دولار	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	2,534,147	1,820,696	5,643,306	--	9,998,149
مقبولة المخاطر	29,834,767	784,566	18,745,447	--	49,364,780
تحت المراقبة	167,173	--	1,523,650	--	1,690,823
غير عاملة:					
دون المستوى	258,636	--	71,590	--	330,226
مشكوك فيها	375,696	--	318,565	--	694,261
المجموع	33,170,419	2,605,262	26,302,558	--	62,078,239
منها:					
تأمينات نقدية	6,487,421	817,927	6,192,823	--	13,498,171
عقارية	23,280,407	1,787,335	13,680,513	--	38,748,255
أسهم متداولة	3,402,591	--	6,429,222	--	9,831,813
المجموع	33,170,419	2,605,262	26,302,558	--	62,078,239

2011 / دولار	الأفراد	القروض لعقارية	الشركات الكبرى	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	1,563,589	1,253,658	6,352,656	9,169,903	
مقبولة المخاطر	25,578,254	672,525	20,032,352	--	46,283,131
تحت المراقبة	232,142	--	204,369	--	436,511
غير عاملة:					
دون المستوى	3,820,375	--	120,813	--	3,941,188
مشكوك فيها	1,406,509	--	1,040,667	--	2,447,176
المجموع	32,600,869	1,926,183	27,750,857	--	62,277,909
منها:					
تأمينات نقدية	6,407,421	802,927	6,138,445	--	13,348,793
عقارية	22,740,407	1,123,256	12,180,013	--	36,043,676
أسهم متداولة	3,453,041	--	9,432,399	--	12,885,440
المجموع	32,600,869	1,926,183	27,750,857	--	62,277,909

أ/3. إن الإطار المتبع في البنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية والضمانات المقبولة عند احتساب وتحديد مبالغ ومخصصات التدني في التسهيلات الائتمانية لتغطية مخاطر الائتمان الناجمة عن الديون المشكوك في تحصيلها والهالكة هو تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2008 حيث يتطلب هذا التعميم من كافة البنوك العاملة في فلسطين تقييم محافظتها الائتمانية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وتكوين المخصصات المطلوبة.

ب- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مئوية من الودائع يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

مخاطر السيولة

ب / 1. فيما يلي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2012 :

الموجودات	خلال شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من ستة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	الاجموع
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	78,688,724	--	--	--	--	--	29,940,504	108,629,228
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	7,372,900	27,802,986	--	--	--	--	--	35,175,886
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	138,293	138,293	--	--	--	--	--	138,293
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	23,312,357	2,205,314	1,951,142	8,258,152	112,840,741	144,295,304	--	292,863,010
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	--	--	--	--	--	--	6,696,886	6,696,886
موجودات مالية بالتكلفة المحلأة	--	--	--	--	--	--	980,000	980,000
ممتلكات و عقارات و معدات - بالصافي	--	--	--	--	--	--	19,320,344	19,320,344
موجودات ضريبية مؤجلة	--	--	--	--	--	931,727	--	931,727
موجودات غير ملموسة	--	--	--	--	--	--	31,296	31,296
موجودات أخرى	--	12,643,526	--	--	1,865,942	--	1,630,655	16,140,123
مجموع الموجودات	109,373,981	42,790,119	1,951,142	8,258,152	114,706,683	146,207,031	57,619,685	480,906,793
المطلوبات وحقوق الملكية								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية	57,296,806	1,410,437	507,654	--	--	--	--	59,214,897
ودائع العملاء	292,423,284	16,509,478	18,083,537	6,985,161	255,317	--	--	334,256,777
تأمينات نقدية	19,350,334	--	--	--	--	--	--	19,350,334
مخصصات متنوعة	--	--	--	--	2,796,452	--	--	2,796,452
مخصص الضرائب	--	--	--	2,586,621	--	--	--	2,586,621
مطلوبات أخرى	--	4,716,026	--	--	--	--	--	4,716,026
حقوق الملكية							57,985,686	57,985,686
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	369,070,424	22,635,941	18,591,191	9,571,782	3,051,769	--	57,985,686	480,906,793
الفجوة في التوائم المالية	(259,696,443)	20,154,178	(16,640,049)	(1,313,630)	111,654,914	146,207,031	(366,001)	--
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	(259,696,443)	(239,542,265)	(256,182,314)	(257,495,944)	(145,841,030)	366,001	--	--

فيما يلي قائمة استحقاق الموجودات والطلبات كما في 31 كانون الأول 2011 :

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من سنة إلى سنة	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من شهر إلى ثلاثة أشهر	خلال شهر	الموجودات
79,397,834	30,097,712	--	--	--	--	--	--	49,300,122	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
60,792,655	--	--	--	--	--	--	50,940,643	9,852,012	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
288,376,020	--	147,708,082	47,775,293	4,311,572	2,957,306	6,688,149	--	78,935,618	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
7,502,792	872,708	--	6,630,084	--	--	--	--	--	موجودات مالية متوفرة للبيع واستثمارات في شركات تابعة
19,250,122	19,250,122	--	--	--	--	--	--	--	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
424,493	--	424,493	--	--	--	--	--	--	موجودات ضريبية مؤجلة
33,058	33,058	--	--	--	--	--	--	--	موجودات غير ملموسة
11,903,203	--	--	1,519,053	--	--	10,384,150	--	--	موجودات أخرى
467,680,177	50,253,600	148,132,575	55,924,430	4,311,572	2,957,306	68,012,942	138,087,752		مجموع الموجودات
66,786,147	--	--	--	--	500,000	49,639,397	16,646,750		الطلبات وحقوق الملكية
315,726,133	141,887,617	3,062,748	12,297,157	19,028,645	29,770,330	48,041,691	61,637,945		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
22,345,206	--	--	--	--	--	--	22,345,206		ودائع العملاء
2,109,696	--	--	2,109,696	--	--	--	--		تأمينات نقدية
2,585,203	--	--	--	2,585,203	--	--	--		مخصصات متنوعة
3,549,046	--	--	--	--	--	3,549,046	--		مخصص الضرائب
54,578,746	54,578,746	--	--	--	--	--	--		مطلوبات أخرى
467,680,177	196,466,363	3,062,748	14,406,853	21,613,848	30,270,330	101,230,134	100,629,901		حقوق الملكية
--	(146,212,763)	145,069,827	41,517,577	(17,302,276)	(27,313,024)	(33,217,132)	37,457,851		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
--	--	146,212,763	1,142,936	(40,374,641)	(23,072,365)	4,240,659	37,457,851		الفجوة في القوائم المالية
									الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

ج- مخاطر السوق

تشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات في الإدارة في البنك بشكل دوري .

د. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

حساسية أسعار الفائدة - 31 كانون الأول 2012:

بنود خاضعة لمخاطر أسعار الفائدة

المجموع	بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر	من شهر واحد حتى شهر واحد	الموجودات
108,629,228	108,629,228							نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
35,175,886	7,372,900	--	--	--	--	--	27,802,986	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
138,293	138,293							موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
292,863,010	--	25,517,671	1,951,142	8,258,152	112,840,741	144,295,304		تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
6,696,886	6,696,886							موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
980,000	980,000							موجودات مالية بالتكلفة المخفضة
19,320,344	19,320,344						--	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
931,727	931,727						--	موجودات ضريبية مؤجلة
31,296	31,296						--	موجودات غير ملموسة
16,140,123	16,140,123						--	موجودات أخرى
480,906,793	159,260,797	980,000	25,517,671	1,951,142	8,258,152	112,840,741	172,098,290	مجموع الموجودات
59,214,897	---				507,654	1,410,437	57,296,806	المطلوبات وحقوق الملكية
334,256,777	141,887,617		255,318	6,985,161	18,083,537	16,509,478	150,535,666	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية وسلطة النقد الفلسطينية
19,350,334	--		--	--	--	--	19,350,334	ودائع العملاء
2,796,452	2,796,452		--	--	--	--	--	تأمينات نقدية
2,586,621	2,586,621		--	--	--	--	--	مخصصات متنوعة
4,716,026	4,716,026		--	--	--	--	--	مخصص الضرائب
57,985,686	57,985,686		--	--	--	--	--	مطلوبات أخرى
							--	حقوق الملكية
480,906,793	209,972,402	-	255,318	6,985,161	18,591,191	17,919,915	227,182,806	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
--	(50,711,605)	980,000	25,262,353	(5,034,019)	(10,333,039)	94,920,826	(55,084,516)	فجوة إعادة تسعير الشائدة
--	--	50,711,605	49,731,605	24,469,252	29,503,271	39,836,310	(55,084,516)	الفجوة التراكمية

حسابية أسعار الفائدة - 31 كانون الأول 2011:

بنود خاضعة لمخاطر أسعار الفائدة

المجموع	بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	من سنة إلى 3 سنوات	من سنة أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لتالية سنة أشهر	من شهر لتالية 3 أشهر	حتى شهر واحد	المجموعات
دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
79,397,834	79,397,834	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
60,792,655	9,747,512	-	--	--	1,952,242	49,092,901	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
288,376,020	-	195,483,375	4,311,572	2,957,306	6,688,149	78,935,618	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
7,502,792	7,502,792	-	-	-	-	-	موجودات مالية متوفرة للبيع واستثمارات في شركات تابعة
19,250,122	19,250,122	-	-	-	-	-	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
424,493	424,493	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
33,058	33,058	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
11,903,203	11,903,203	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
467,680,177	128,259,014	195,483,375	4,311,572	2,957,306	8,640,391	128,028,519	مجموع الموجودات
							المطلوبات وحقوق الملكية
66,786,147	-	-		500,000	49,639,397	16,646,750	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية وسلطة النقد الفلسطينية
315,726,133	123,008,646	-	19,028,645	29,770,330	48,041,691	95,876,821	ودائع العملاء
22,345,206	-	-	-	-	-	22,345,206	تأمينات نقدية
2,109,696	2,109,696	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
2,585,203	2,585,203	-	-	-	-	-	مخصص الضرائب
3,549,046	3,549,046	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
54,578,746	54,578,746	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
467,680,177	185,831,337	-	19,028,645	30,270,330	97,681,088	134,868,777	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(57,572,323)	195,483,375	(14,717,073)	(27,313,024)	(89,040,697)	(6,840,258)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
-	-	57,572,323	(137,911,052)	(123,193,979)	(95,880,955)	(6,840,258)	الفجوة التراكمية

< مخاطر العملات الأجنبية:

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

< مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 10 % مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

2012			
التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية	
10 %	669,689		أوراق مالية متوفرة من خلال قائمة الدخل الشامل
10 %	13,829		أوراق مالية من خلال قائمة الدخل

2011			
التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية	
10 %	663,084		أوراق مالية متوفرة للبيع

41. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة:

١. معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): التضخم المفرط الحاد (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).	توفر هذه التعديلات ارشادات للمنشآت التي تعمل في ظل أنظمة اقتصادية تتميز بالتضخم المفرط الحاد أما للاستمرار في عرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية أو لعرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): الغاء التواريخ الثابتة لمطبقي المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).	التعديلات المتعلقة بالغاء التواريخ الثابتة والتي قامت بإعفاء المطبقين الجدد للمعايير الدولية للتقارير المالية من إعادة اظهار العمليات التي حدثت قبل تاريخ تحولهم لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية / الإفصاحات - نقل الموجودات المالية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).	قامت هذه التعديلات بزيادة متطلبات الإفصاح للعمليات المتضمنة تحويل الموجودات المالية، وتهدف هذه التعديلات إلى توفير قدر أكبر من الشفافية حول التعرض للمخاطر عند تحويل الموجودات المالية واحتفاظ الشركة المحولة بمستوى معين من التعرض المستمر لمخاطر هذه الموجودات.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): الضريبة المؤجلة: إسترداد الموجودات الضمنية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2012).	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) تفترض بأنه يتم استرداد القيمة الحالية للإستثمارات العقارية والقيمة وفقاً لنموذج القيمة العادلة عند عملية البيع. ونتيجة لهذا التعديل، فإن التفسير رقم (21): ضرائب الدخل والمتعلق باسترداد الأصول المعاد تقييمها والغير قابلة للاستهلاك لن يطبق على الإستثمارات العقارية المقيمة بالقيمة العادلة. هذا وستتضمن التعديلات ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) التوجيهات السابقة المتبقية في التفسير رقم (21)، وعليه سيتم سحبها من التفسير.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض بنود الدخل الشامل الآخر	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية والمتعلقة بمراجعة طريقة عرض بنود الدخل الشامل الآخر. وتشمل هذه التعديلات: - الحفاظ على التعديلات التي اجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في العام 2007 والتي تتطلب عرض الارباح والخسائر والدخل الشامل الآخر معاً، اما عرضهما في قائمة واحدة تسمى "قائمة الدخل والدخل الشامل" او عرضهما بشكل منفصل من خلال قائمة للدخل وقائمة للدخل الشامل بدلاً من عرضهم بقائمة واحدة فقط كما كان مقترحاً في مسودة التعديل. - يتطلب المعيار من المنشآت تجميع البنود المعروضة في الدخل الشامل الآخر وفقاً لاحتمالية إعادة تصنيفها الى الارباح والخسائر في وقت لاحق، وذلك عن طريق فصلها الى بنود قابلة لاعادة التصنيف و بنود غير قابلة لاعادة التصنيف. - يتطلب المعيار اظهار الضريبة المرتبطة في البنود المعروضة قبل الضريبة بشكل منفصل لكل من مجموعتي بنود الدخل الشامل الآخر (دون تغيير خيار عرض بنود الدخل الشامل اما قبل الضريبة او بالصافي بعد الضريبة).

42. معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد

لم يطبق البنك معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

أول كانون الثاني 2015	التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و (7) والملمزم تطبيقها مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) و الإفصاحات الإنتقالية
أول كانون الثاني 2013	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة.
أول كانون الثاني 2013	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الإتفاقيات المشتركة.
أول كانون الثاني 2013	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.
أول كانون الثاني 2013	تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10)، (11)، (12) - القوائم المالية الموحدة والاتفاقيات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: إرشادات التحويل
أول كانون الثاني 2013	معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المستقلة (كما عدلت في العام 2011)
أول كانون الثاني 2013	معيار المحاسبة الدولي رقم (28): الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام 2011).
أول كانون الثاني 2013	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13): إحتساب القيمة العادلة.
أول كانون الثاني 2013	معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين (كما عدلت في العام 2011).
أول كانون الثاني 2014	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32): الأدوات المالية - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.
أول كانون الثاني 2013	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): القروض الحكومية .
أول كانون الثاني 2013	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية/الإفصاحات - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.
أول تموز 2013	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض بنود الدخل الشامل.
أول كانون الثاني 2013	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للأعوام 2009 - 2011.

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق ما ينطبق على البنك من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أية أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.



فروعنا ومكاتبنا

رام الله

الإدارة العامة
شارع القدس - الماصيون
+970 2 2979555

فرع رام الله
الشارع الرئيسي (ركب)
+970 2 2961750

فرع الماصيون
شارع القدس - الماصيون
+970 2 2970014

فرع البيرة
شارع الطاحونة - البيرة
+970 2 2983391

مكتب نقد فندق موفنيك - رام الله
+970 2 2986665
فندق موفنيك - رام الله

نابلس

فرع نابلس
وسط البلد - السوق التجاري
+970 9 2359741

نابلس الجديد
شارع سفيان - نابلس
+970 9 2397782

مكتب النجاح - جامعة النجاح الوطنية
+970 9 2342864
جامعة النجاح الوطنية

طولكرم

فرع طولكرم
وسط البلد - شارع الأسير
+970 9 2675858

مكتب عنتابا
الشارع الرئيسي - عمارة بدران
+970 9 2680437

فرع عتيل
الشارع الرئيسي - مدخل الشعراوي
+970 9 2662402

سلفيت

فرع سلفيت
شارع الشهداء
+970 9 2515981

مكتب بديا
الشارع الرئيسي
+970 9 2991818

فرع طوباس

+970 9 2573140
الشارع الرئيسي - بالقرب من
مستشفى الشفاء

فرع جنين

+970 4 2502951
نهاية شارع أبو بكر

فرع الخليل

+970 2 2211357
دوار ابن رشد

فرع أريحا

+970 2 2323230
شارع المنتزهات

فرع العيزرية

+970 2 2798803
الشارع الرئيسي - مفرق قبسة

فرع بيت جالا

+970 2 2765071
شارع السهل

غزة

فرع غزة
شارع عمر المختار - مقابل منتزه البلدية
+970 8 286176

فرع الرمال
شارع عمر المختار - غزة
+970 8 2844333

بيت لاهيا
الشارع الرئيسي
+970 8 2471420

فرع قلقيلية

+970 9 2930566
وسط البلد - دوار الشيماء